

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدور التنموي للمؤسسات الأمنية في المجتمع

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة محلية

إشراف الأستاذة :
بودرهم فطيمة

إعداد الطالب :
بوعلام خلوفي

الموسم الجامعي : 2020/2019



استمارة معلومات

معلومات شخصية:

اسم: بوعلام
لقب: راجح
تاريخ الميلاد: 1969/02/25
مكان الميلاد: تالة ايفاسن / سطيف
الهاتف: 0670 38,44,69

البريد الإلكتروني: boualem.khlokouf@gmail.com

العنوان: شارع بروجيبيس بشير بلدية دائرة ماركولان / سطيف

العضوية: / جمعية العلوم
رقم العضوية: 1989

العلاقات الدولية: 2010 م

الإدارة المحلية: /

عضو من: /

فرقة من: /

عضو من: /

عضو من: /

عضو من: /

عضو من: /

عضو من: /

Handwritten signature in blue ink.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم 433 المرحوم في 26 حوتة 2016 متحد للتوافق المتعلقة بالوثيقة من أجل أن تكون تلبية بـ

تصريح شرعي

مفص بالالتزام بـ معاهد النزاهة العلمية لإجازة البحث

أنا المصفي أستاذ

المعلم (ة) بوعلا محمد خلو في

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم، طالب

البناء، لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 117930389

المصدر بتاريخ 15/06/2020 من دائرة ترقية كلية

المسجلة في كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف بالبناء تحمل وحس (ملكرة ماسطر، ملكرة باجو، ملكرة تكرار) الموسومة بـ:

ملكرة

المرور الترموي للقبسات الاستاذ في المجتمع

أصبح بشرفي أنني ألتزم بمراجعة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات العلمية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إطار البحث المذكور أعلاه.

تاريخ: 2020/09/12

أستاذ أستاذ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول الله سبحانه وتعالى { فليعبدوا رب هذا البيت (3) الذي

أطعمهم من جوع وءامنهم من خوف (4) } { قريش: 3 . 4 }

الإهداء

أهدي هذا العمل :

إلى أمز ما أملك في هذا الوجود إلى الوالدين العزيزين

أتمنى لهما الصحة والعافية وطول العمر

إلى اخوتي واخواتي وكل عائلة خلوفي

إلى زوجتي فرة عيني وابنائي

إلى كل الأصدقاء والزلاء

إلى اساتذتي على عبر مختلف مراحل الدراسة

كلمة شكر

قال الله تعالى "فاذكروني اذكركم واشكروا لي ولا تكفرون"

الآية (152) سورة البقرة

الحمد لله الذي امانني ووفقني في انجاز هذا العمل.

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

اتوجه بجزيل الشكر الى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل من قربي او من بعيد

واخص بالذكر الاستاذة "بودرهم فطيمة"

التي تفضلت بالاشرافه على هذا البحث

وكل اساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية الذين درسوني

شكرا لكم جزيل الشكر

خطة الدراسة

الصفحة	الموضوع
05.....	اهداء
06.....	كلمة شكر .
07.....	فهرس المحتويات
10.....	مقدمة

الفصل الاول : الاطار المنهجي للدراسة

12.....	المبحث الاول : منهجية البحث
12.....	المطلب الاول : اسباب اختيار الموضوع
12.....	المطلب الثاني : مشكلة الدراسة
12.....	المطلب الثالث : فروض الدراسة
13.....	المطلب الرابع : اهمية الدراسة
13.....	المطلب الخامس: اهم النظريات
14.....	المبحث الثاني : الاجراءات المنهجية
14.....	المطلب الاول : الدراسة الاستطلاعية
14.....	المطلب الثاني : منهج الدراسة
14.....	المطلب الثالث : مفاهيم البحث
16.....	المطلب الرابع : لمحة تاريخية عن جهاز الشرطة
19.....	المطلب الخامس : الدراسات السابقة

الفصل الثاني : الأمن والتنمية

المبحث الاول : الأمن

- 22..... : مفهوم الأمن : المطلب الاول
- 23..... : موقع الاجهزة الامنية في النظام السياسي : المطلب الثاني
- 24..... : علاقة الاجهزة الامنية بالاجهزة الاخرى في الدولة : المطلب الثالث
- 26..... : مهام الاجهزة الامنية : المطلب الرابع
- 31..... : تنمية الأمن (المفهوم والرؤية والاستراتيجيات) : المطلب الخامس

المبحث الثاني : التنمية

- 35..... : المفهوم المعاصر للتنمية : المطلب الاول
- 36..... : خصائص التنمية المعاصرة : المطلب الثاني
- 37..... : انعكاس المفهوم المعاصر للتنمية على المفهوم المعاصر للأمن : المطلب الثالث
- 38..... : التنمية الاقتصادية : المطلب الرابع
- 42..... : امن التنمية (المفهوم والخصائص والابعاد والمستويات) : المطلب الخامس

الفصل الثالث : دراسة حالة

"دور المؤسسة العسكرية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري"

المبحث الاول : انواع الأمن

- 52..... : الأمن الفردي والأمن الجماعي : المطلب الاول
- 53..... : الأمن الداخلي والأمن الخارجي : المطلب الثاني
- 53..... : الأمن الوطني والأمن الدولي : المطلب الثالث
- 54..... : الأمن الاقليمي والأمن القومي : المطلب الرابع

المطلب الخامس: العلاقة بين الامن وقضايا التنمية 55

المبحث الثاني : اهم مجالات مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية

المطلب الاول : التشغيل والتدريب والتعليم الفني..... 59

المطلب الثاني : الصحة 64

المطلب الثالث : البناء والمواصلات 66

المطلب الرابع : الصناعة والزراعة 67

المطلب الخامس : التنشئة الاجتماعية والخدمة الوطنية 71

الخاتمة : 75

الملخص:..... 79

المراجع: 81

مقدمة :

باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

انطلاقاً من ان الامن حاجة اساسية لافراد المجتمع كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع , ومرتكز اساسي من مرتكزات تشيد الحضارة , فلا امن بلا استقرار ولا حضارة بلا امن , ولا يتحقق الامن الا عندما يتلاشى اي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار .

فإن الدارس في بناء المجتمع وتطوره عندما يريد أن يدرس طبيعة المتغيرات المساهمة في بنائه كمتغيرات مستقلة سيجد أن من أهمها الجيش والمخابرات والأجهزة الأمنية وذلك لما لهذه الأجهزة من دور في تحقيق الاستقرار كأرضية صالحة لابد منها حتى تتطلق منها عملية التطور والبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة .

ونظراً لوضوح الدور الحيوي للجيش أو المخابرات وكُتب عن ذلك الكثير من الدراسات وألّف عنها الكتب الكثيرة التي لا يتسع المقام هنا لذكرها ، ولكون أجهزة الأمن لم تطرق بالدراسات والبحوث بما يستوفي حقها من حيث دورها في تطور وتنمية المجتمع مقارنة بدور الجيش أو المخابرات فقد رغبت البحث في هذا الموضوع لابرز اهمياتها في ذلك ، وبما ان الكتابات حول هذا الموضوع التي تتناوله بشكل غير مباشر ولم تتناوله كموضوع بحث رئيس وإنما تعرضت لجزئيات فرعية لخدمة موضوعات أخرى أغلبها موضوعات أمنية متخصصة فحاولت أن أجمع شتاتها وأنظر لها من زاوية مختلفة تخدم الدراسات السياسية و الاجتماعية ، وقد واجهتني مشكلة ندرة المراجع وحاولت التغلب عليها بتجميع الجزئيات التي لها صلة بالموضوع ولو بشكل غير مباشر ، وبسؤال عدد من أصحاب الخبرة في أجهزة الأمن وكذلك من خلال ترجمة ثقافتي الأمنية وخبرتي في هذا المجال فخلصت من كل ذلك بهذا البحث المتواضع حول دور أجهزة الأمن في تنمية المجتمع كدراسة استقرائية تحليلية بهدف بلورة الدور الأمني في المجتمع بعيداً عن التحقيب الزمني أو السرد التاريخي الذي قد لا يضيف جديداً سوى الوصف لما هو قائم أو ما كان موجود بالفعل خاصة وأن موضوع التنمية قد يخضع للتنظير أكثر منه للواقع العملي أو السرد التاريخي ولذلك فإن هذا البحث يتكون من ثلاثة فصول الأول عبارة عن مدخل نظري يحتوي على مشكلة البحث وفرضياته والنظريات المستخدمة فيه وشرح بعض المفاهيم الدارجة في البحث وكذلك هدف البحث والغرض منه بينما الفصل الثاني يتناول علاقة الأمن بالتنمية والفصل الثالث عبارة عن دراسة حالة "دور المؤسسة العسكرية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري" ثم الخاتمة ثم النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

الاطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول : منهجية البحث

المبحث الثاني : الإجراءات المنهجية

الفصل الأول : الأطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول : منهجية البحث

المطلب الأول : اسباب اختيار الموضوع

نظرا لتعا ضم دور المؤسسات الامنية بمختلف انواعها لا محالة المؤسسة العسكرية وجهاز الشرطة على وجه الخصوص وهذا مابدى للعيان واتضح جليا من خلال مختلف الازمات التي عصفت بالدول العالم الثالث ومنها العربية في هذه السنوات القليلة الاخيرة والجزائر نموذجا حيا لذلك بداية من الازمة الارهابية ووصولا الى الثورة الشعبية (الحراك الشعبي) وما ترتب عنها من تبعيات مست مختلف الجوانب الحياتية و بناءا على ما جاء في مقدمة البحث وفرضياته والنظريات المستخدمة والدراسات السابقة فإننا في هذا البحث نحاول ولو بشكل متواضع من تلمس الدور الإيجابي للأجهزة الأمنية في بناء المجتمع وتطوره باعتبار الأجهزة الأمنية عنصر حيوي من أجهزة وعناصر الدولة الضرورية التي لاغني لأي مجتمع عن وجود الجهاز الأمني فالأمر الطبيعي أن تطور النظام السياسي والاجتماعي ينعكس على أجهزة الدولة بما في ذلك الاجهزة الامنية لكن هل تطور هذه الاخيرة يسهم في تطور المجتمع وكيف يكون ذلك . هذا هو موضوع البحث والهدف من طرح هذا الموضوع إضافة إلى بحث قضية التنمية وعلاقتها بالأمن بمعنى هل تأثير الأمن على التنمية إيجابي أو سلبي ولماذا والعلاقة بينهما بما يخدم مسالة تأثير الأجهزة الأمنية في تطور الدولة وبنائها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الثاني : مشكلة الدراسة

رغم أن وجود الأجهزة الأمنية ضرورة حتمية لأي دولة سواء في القديم أو الحديث تتبع ضرورة وجودها من ضرورة الأمن نفسه الذي لا غنى عنه في أي وقت سواء للفرد أو المجتمع ، ويستحيل أن يمارس الناس نشاطهم وحركتهم اليومية إلا مع تحقيق الأمن إلا أن الكثير من الناس عموماً والباحثين في مجال العلوم السياسية و الاجتماعية لا يعطون البعد الأمني دوره في الدراسة والتحليل أو ربما ينظرون للأجهزة الأمنية بأنها معول هدم للدولة أو علامة على التخلف أو أن بناءها يكون على حساب الرخاء الاقتصادي والتنمية أو يهملون العلاقة بين البعد الأمني والبعد الاجتماعي فالسؤال هنا هل تسهم الأجهزة الأمنية في تنمية المجتمع ؟ ولماذا ؟ وماهي العلاقة بين هذه الأجهزة وبين التنمية ؟ هذا ما سيتم الإجابة عنه من خلال نقاط هذه الدراسة.

المطلب الثالث: فرضيات الدراسة

ينطلق الحديث حول دور أجهزة الأمن في تطور وتنمية المجتمع من فرضيتين إحداهما حول علاقة الأجهزة الأمنية بالتنمية والثانية تدور حول علاقة الأجهزة الأمنية ببناء المجتمع وتنميته .
الفرضية الأولى :

ليس بالضرورة أن الصرف المادي على الأجهزة الأمنية يكون دائماً على حساب التنمية في الدولة .
الفرضية الثانية :

في الغالب تسهم الأجهزة الأمنية في تطور المجتمع وتنميته نتيجة لطبيعة المهام التي تقوم بها
الأجهزة الأمنية من خلال علاقتها بأجهزة المجتمع ومؤسساته المختلفة .

المطلب الرابع: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة لكونها تتركز على موضوع يحتاج إلى مزيد من التمحيص وهو دور
الأجهزة الأمنية في الدولة ومدى إسهامها في تطور المجتمع وبنائه العضوي حيث ينظر لها في
الدراسات نظرة ثانوية والكثير من الباحثين يركز على دور الجيش أو المخابرات ويتجاهل دور
الأجهزة الأمنية الأخرى مما قلل الدراسات في هذا الجانب المهم لأي دولة ولأي نظام سياسي .

المطلب الخامس : أهم النظريات

النظرية البنائية الوظيفية :

ومن أهم روادها الموند حيث يعرف النظام السياسي بأنه نظام التفاعلات الموجودة في سائر
المجتمعات المستقلة والتي تتعلق بوظيفتي التكامل والتكيف داخلياً وخارجياً بين المجتمع والمجتمعات
الأخرى عن طريق الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع (1) ولذا فإن أهم
وسيلة في يد النظام لتحقيق الإرغام المشروع هي الأجهزة الأمنية التي لا غنى للنظام السياسي عنها
ومن ثم فإن تطور أجهزة الأمن ينعكس على الإجراءات التي يتخذها النظام السياسي ومن ثم الحفاظ
على توازن البناء الاجتماعي .

1 - د. كمال المنوفي ، النظم السياسية ، ، بيروت ، دار القلم ، 1984 م ، ص 113 .

2 - محي محمد مسعد ، كيفية كتابة البحوث والاعداد للمحاضرات ، ط 1 ، الاسكندرية: المكتب العربي الحديث 2000 ، ص 32

المبحث الثاني : الاحراءات المنهجية

المطلب الاول : الدراسة الاستطلاعية

تعتبر هذه العملية كخطوة اساسية في أي بحث , يتخذها الباحث من اجل اثراء الاشكالية من خلال ضبط المتغيرات والعلاقة بينها في قوة مؤشراتها(2) وتعمل الدراسة الاستطلاعية على بناء الاستمارة النهائية بعد الاستمارة الاستطلاعية وذلك بعد تصحيح الاخطاء حول صياغة الاسئلة وقوة المؤشرات , كما تؤدي بنا هذه الخطوة الى تحديد اكثر للشروط التي تساعدنا على الاقتراب اكثر لمعرفة الموضوع الذي نود دراسته .

المطلب الثاني :منهج الدراسة

1- المنهج الاستقرائي : نظرا لطبيعة البحث وتجميع عناصره وأفكاره من مصادر عامة ومتخصصة تعبر عن الحاضر والماضي فإن المنهج المستخدم في هذا البحث هو منهج استقرائي حتى يتم من خلاله بلورة الأفكار المتعلقة بالدور الأمني الذي تقوم به أجهزة الأمن كوحدة أساسية في بناء الدولة وتسهم من خلال ذلك الدور في بناء المجتمع وتطوره .

2 - منهج المسح الاجتماعي : " يستخدم المسح الاجتماعي كاسلوب لجمع البيانات عن جماعة معينة في بيئة محددة من حيث ظروفها المعيشية وتكوينها الاجتماعي " (1)

3 - المنهج التاريخي : لانه يمدنا باحساس تاريخي ومنظور تطوري لان الاحداث ليست منعزلة او مستقلة عن بعضها البعض ولكنها مترابطة في سياق زمني محدد واذا فهمنا ماضي المؤسسات الامنية وحاضرها نستطيع تنبؤا دورها وما تستطيع ان تقوم به من مهام تنموية ومسؤوليات للمجتمع.

المطلب الثالث :مفاهيم الدراسة

وأهم هذه المفاهيم : الأمن ، الشرطة ، السلطة ، الأجهزة الأمنية والتنمية .
أولاً: مفهوم الأمن :في اللغة يعني : طمأنينة النفس وزوال الخوف والإنسان يكون آمناً إذا استقر الأمن في قلبه . وأمن البلد : اطمئنان أهله فيه (2) .

1 - صلاح مصطفى الفوال ، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق ، ط 1 ، مصر ، دارالفكر العربي ، 1996 ، ص 187

2 . يعقوب يوسف الجناحي ، امن الدولة ، بحث محظور للنشر ، 1415 هـ ، ص 7

واصطلاحاً : وردت تعريفات عديدة للأمن منها أن الأمن (هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهرية المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع وزوال ما يهدد ظواهر هذا الدافع المادي كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الآخرين والدوافع وأنا أميل للتعريف الأخير لشموليته ويتلاءم مع وظيفة الأجهزة الأمنية في الدولة وما تقوم به من أدوار متعددة في الجانب الوقائي وفي الجانب العلاجي .

ثانياً : مفهوم الشرطة :

لغة تعني المختار من كل شيء . وشرطة كل شيء خياره . وشرطه الفاكهة أطيبها . وشرطة الجند البارزون فيهم المتصفون بالشجاعة يبدؤون القتال ويتهيئون للموت جهاداً في سبيل الحق أو ينالوا النصر . وقد سموا بذلك لأنهم أشرطوا أنفسهم بأشرطة أو علامات يُعرفون بها . وقي أن الشرطة سميت بهذا الأسم لأنها تتعامل مع اشراط الناس وهم الذين يطلق عليهم في نجد الشريطية الذين يتكسبون بالبيع والشراء في الأسواق وتحدث بينهم المشاكل وتقدم ضدهم الشكاوي (1) . أما في الاصطلاح فالشرطة (هي الجند الذين يُعتمد عليهم الخليفة والوالي في استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين وما إلى ذلك من الأعمال التي تكفل أمن الجمهور وطمانينته) (2) . كما عرفت الشرطة بأنها (الهيئة النظامية المكلفة بحفظ الأمن والنظام وتنفيذ أوامر الدولة وأنظمتها) ومن هنا يمكن القول أن الشرطة (هي الجهاز أو الهيئة القائمة على حفظ الأمن والنظام العام وتحقيق السكينة وسلامة العامة سواء كانت تتبع جهة خاصة كشركات الأمن الخاص التي تُسهم في تحقيق الأمن وتعمل بالتكامل مع أجهزة الأمن الرسمية) .

ثالثاً : مفهوم السلطة : اسم من سلط والمصدر السلاطة بمعنى القهر أو التمكن من القهر . والسلطان : الحجة والبرهان وقيل قدرة الملك وقدرة من جعل له وأن لم يكن ملكاً .. وتركيب الكلمة يدل على القوة والقهر والغلبة(3).

رابعاً : مفهوم الأجهزة الأمنية:

وهي مجموعة الجهات التي تقوم بالمهام الأمنية المختلفة وفي معظم الدول تشمل:

- 1- الأمن العام ويشمل : الشرطة - إدارة السجون - إدارة مكافحة المخدرات - أمن الطرق - أمن المنشآت الهامة - الدوريات - قوات الطوارئ الخاصة الخ....
- 2- أمن الدولة وتسمى في بعض الدول العربية ب(المباحث العامة) . 3- الدفاع المدني .
- 4- الجوازات . 5- حرس الحدود . 6- الكليات والمعاهد الأمنية .
- 7- الأمن الصناعي . 8- الأحوال المدنية 9- المرور .

1- المعلمي, الشرطة في الاسلام , جدةك عكاظ 1402هـ

2- يحي عبد الله المعلمي , الشرطة في الاسلام وتطورها في القرن الرابع عشر, عكاظ للنشر والتوزيع , 2008 , ص 10

3- د , نمر الحميدان, ولاية الشرطة في الاسلام , الرياض: دار عالم الكتب 1414هـ , ص453

خامساً: مفهوم التنمية:

التنمية من نما ينمو بمعنى الزيادة ولها أشكال مختلفة فهناك التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وإذا لم يحدد نوع التنمية فإن التفكير يتجه للتنمية الاقتصادية ويقصد بها : العملية الاجتماعية الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشرات وأسبابه كما ونوعاً والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام التنمية الاقتصادية (1) .

وأهم مؤشرات التنمية الاقتصادية :

1- رفع مستوى الإنتاج الاقتصادي وحجمه .

2- استخدام الميكنة في الميادين الإنتاجية (صناعة ، زراعة .. الخ) .

3- تهيئة الكوادر العلمية والفنية والمهنية .

4- إيجاد صناعة وطنية قوية وحديثة كونها تشكل الأساس لأي عملية تنموية سليمة .

5- إحداث تغيير في المؤسسات الاجتماعية بما يخدم تحقيق أهداف التنمية مع أن لكل من هذه

المؤشرات ضوابط محددة تتعلق بالأيدي العاملة الوطنية ومدى كفاءتها وكذلك توفر المواد الخام وقطع الغيار ومدى توفرها أو احتكارها ومدى تأثير هذه المؤشرات على برامج الدولة الاجتماعية والصحية والتعليمية ومدى نسبة استفادة الجمهور من مظاهر التنمية .. الخ .

فعند الحديث عن علاقة الأمن بالتنمية فإن المقصود هو التنمية الاقتصادية ومدى تأثير الأمن على التنمية في الجانب الإيجابي أو في الجانب السلبي كما تضمنت ذلك إحدى فرضيات البحث وتحليل دور الأجهزة الأمنية تجاه التنمية في الدولة .

المطلب الرابع : لمحة تاريخية عن جهاز الشرطة

وقد كانت الأجهزة الأمنية في الماضي تنحصر في جهاز الشرطة التي تقوم بدور معظم الأجهزة الأمنية في الوقت الراهن لذا يجدر بنا أن نعرض بشكل موجز لتاريخ الشرطة عبر العصور المختلفة لنرى مكانة جهاز الشرطة والأدوار الهامة التي شغلها عبر التاريخ ولازالت تمارسها حتى الآن بعد أن أصبحت الشرطة جزءاً من الأجهزة الأمنية المختلفة .

بدأ التنافس البشري وتعارض المصالح منذ بدء الخليقة حيث اقدم ابن آدم قابيل على قتل أخيه هابيل بدافع الغيرة والحسد . ومع تطور العشيرة والقبيلة كان رئيس الأسرة أو العشيرة أو القبيلة هو القادر على توفير الأمن لجماعته مقابل خضوعها له سواء بأمر مهمة أمن الجماعة بنفسه أو كلف

1 - طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، بيروت : دار الطليعة 1981 ، ص 74

غيره للقيام بمهمة الأمن تحت إشرافه ومسئوليته (1)

وعندما اتسع المجتمع عن طريق اندماج القبائل والعشائر وتحولت القرى على مدن كبيرة اختلط فيها السكان وضعفت روابط القرى أو العصبية أو الدم ووجدت علاقات اجتماعية تقوم على المصالح والأهداف المشتركة في حين أن الناس متفاوتين من حيث احترام الحقوق والقيام بالواجبات في حين تعارض المصالح ونشوء الصراع بين الأشخاص مما قد ينتج عنه اعتداء بعضهم على بعض ومن ثم إهدار الحقوق والتعدي عليها فظهرت الحاجة إلى وجود مجموعات متخصصة ومتفرعة تتولى الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية أرواح الناس وحقوقهم مقابل أجر تتقاضاه هذه المجموعة مقابل تفرغها لهذه المهمة ، وهذه المجموعة هي ما عرف فيما بعد بجهاز الشرطة . حيث عرفت لدى البابليين والآشوريين والإغريق والرومان ولدى القدماء المصريين (2) .

ولذا كانت الحاجة للأمن والاستقرار مطلب قديم قدم تلك الحضارات التي عمدت إلى اتخاذ بعض الإجراءات الأمنية مثل إصدار القوانين واللوائح المنظمة لحياة الإنسان بما يحفظ الحقوق ومن ذلك سن العقوبات البدنية والغرامات المالية وظهرت أيضاً المحاكم ووجدت القضاة للنظر في الجرائم وإصدار الأحكام وكذلك صدور الكثير من الأوامر من الحكام بما يضمن الحفاظ على الدولة وكيانها وفرض هيمنتها وحراسة الحاكم مما يتطلب وجود هيئة تتولى هذه المهمات فيالدولة من الحراسة والقبض وتقديم الجناة للقضاء وحراسة السجون وتحصيل الغرامات ، فوجدت الأجهزة الأمنية منذ القدم

لقيام بهذه المهمات في الدولة على مر الحضارات المختلفة، فمثلاً لدى القدماء المصريين تطورت أجهزة الأمن تطور نوعي حيث أصبح هناك اختصاصات مختلفة لجهاز الشرطة فعرفت لديهم شرطة خاصة لحراسة المقابر والمعابد ، وشرطة تختص بالعمال وشرطة مسئولة عن حراسة القوافل النهريّة كما كان هناك شرطة تقوم بحراسة الملكوشرطة تقوم برفع تقارير للملك عن مدى الولاء وكان هناك شرطة تتولى جميع الضرائب ومراقبة المكاييل والموازين (3) .

أما في عهد اليونان فقد كان السكان ينقسمون إلى طبقات في أعلاها السكان الأحرار الذين كانت مقاليد الحكم بأيديهم بما في ذلك رئاسة الشرطة ، ورغم أن اختصاصات الشرطة في دولة المدينة تتداخل مع الاختصاصات القضائية إلا أن كلمة (بوليس) يونانية الأصل فهي مشتقة من الكلمة اليونانية (Politia) وتعني المختص بالمجتمع المتمدن ، فلما جاء الرومان اشتقوا منها الكلمة

1 - محمد ابراهيم الاصبيعي ، الشرطة في النظم الاسلامية ، مالطا : دار القرار 1990 ، ص 16

2 - نمر الحميدان ، المرجع السابق.ص 458

3 - الاصبيعي ، الشرطة في النظم الاسلامية ، مالطا : دار القرار 1990 ، ص 19

اللاتينية (Politia) وتعني حالة الدولة وسياستها ثم اشتقت كلمة (Policy) أي السياسة من كلمة بوليس ومعناها لدى الإنجليز الجهاز الذي يحمي الحقوق والأخلاق والأمن ورفاهية الشعب بصفة عامة(1). كما عرف نظام الشرطة لدى الحضارات الهندية والصينية القديمة (2).

أما عند الرومان فقد تميزت الشرطة لديهم بإسناد مهمة الأمن للملك نفسه فإذا غاب أسندت سلطة الأمن إلى حاكم أو قاضي ثم أنيطت فيما بعد بالسلطة القضائية ونظام القناصل . كما عرفت في عهد الرومان الدوريات الليلية لفرض سلطان الإمبراطور حيث استحدثت وظيفة البريتور وهو حاكم يمنح السلطة التنفيذية والقضائية العليا وتسد إليه مهمة تصريف العدالة وإصدار العديد من القرارات والأوامر لسد النقص في الألواح الأثني عشرية ، كما كان هناك دائرة للأمن السياسي تحوي عدد من المرسلين والجواسيس لتزويد البريتور بالأخبار عن سير الأعمال الإدارية وأخبار الموظفين والمواطنين. أما العرب قبل الإسلام فلم يعرفوا نظام الشرطة لأنه كان يغلب عليهم الطابع البدوي الذي يتسم بعدم الاستقرار والتنقل المستمر طلباً للكأ والماء وكذلك لوجود الغزو ، فكانت العصبية ضرورية في تلك المجتمعات لتوفير الأمن والحماية لأفراد القبيلة لعدم وجود دولة تقوم على توفير الأمن فكانت القبائل تعقد الأحلاف الأمنية بينها وتتولى حراسة قوافلها في الأسفار .

أما في العصور الإسلامية فقد وجدت الممارسات العملية للشرطة في عهد النبي ٢ وصحابته الكرام ومن تلك الأعمال الحراسة وحفظ الأمن وتبليغ الأوامر والمراقبة والمطاردة والقبض وكذلك التحقيق والحبس وإزالة المنكرات وتنفيذ الأحكام القضائية سواء في عهد النبي ٢ أو عهد الخلفاء الراشدين من بعده ، وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه أول من اتخذ صاحب الشرطة في الإسلام وكذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقد استمرت أعمال الشرطة في العهد الأموي إلا أنها زادت أهمية عمل الشرطة في عهد بني أمية مما زاد من أهمية منصب صاحب الشرطة ومعاونيه فقد تطورت الشرطة في العهد الأموي فأصبحت تشمل مراقبة السكان وخاصة المناوئين والأجانب كما عرف نظام البطاقات الشخصية في مصر سنة 100هـ ، وعرف كذلك في مصر نظام الإطفاء والإنقاذ وأعدت فرق لذلك وعرفت في مصر حراسة المساجد وتحديد مكان الوالي (3). كما دخل في عهد الأمويين العنصر النسائي لأول مرة في أعمال الشرطة في البحث والتحري والكشف عما يدور في بيوت المناهضين للدولة وظهرت الحاجة للشرطة في حراسة الدواوين كديوان المظالم والحسبة والبريد والخراج والجند .. الخ .

هذه لمحة سريعة عن تطور جهاز الشرطة في بعض المراحل التاريخية ولدى حضارات مختلفة فُصد منها التمهيد لدور الشرطة في الوقت الحاضر والذي برأينا لا يختلف كثيراً عما كان عليه في السابق

1 - نمر الحميدان، ولاية الشرطة في الاسلام ، الرياض: دار عالم الكتب 1414هـ ، ص 43

2 - الاصبغي، مرجع سابق ، ص 21 .

3 - الحميدان ، مرجع سابق ، ص 45 .

إلا من حيث اتساع الاختصاصات وتنوع الجرائم والأدوات الإجرامية والأمنية نتيجة تطور المواصلات والاتصالات في العصر الحاضر . ويتضح كذلك أن جهاز الشرطة أو أجهزة الأمن عموماً تعتبر جزءاً أساسياً من بناء المجتمع لا غنى عنه في أي دولة في القديم أو الحديث ، ولذا كان موضوع هذا البحث هو دور الأجهزة الأمنية في تطور وتنمية المجتمع فكان من المهم التمهيد لهذا الموضوع بتوطئة تاريخية حتى تكون مدخلاً مهماً يبين أن أجهزة الأمن ليستوليدة العصر الحديث وإنما هي قديمة قدم الإنسان نفسه لحاجة الناس منذ بدء الخليقة للأمن والطمأنينة، وبتطور المجتمعات البشرية واتساعها أصبح لزاماً وجود هيئة تتولى دور الأمن والمحافظة عليه لتحقيق الطمأنينة والتصدي للجريمة وهذه الهيئة هي أجهزة الأمن بمختلف تشكيلاتها ومسهياتها المختلفة من بلد إلى آخر .

المطلب الخامس: الدراسات السابقة

سبق أن أشرت في المقدمة إلى أن معظم الدراسات حول الأجهزة الأمنية كانت تعالج الناحية الأمنية البحتة أو تتعلق بقضايا تهم المجتمع كعلاقة المواطن بالأجهزة الأمنية أو تبحث الجذور التاريخية للشرطة سواء بشكل عام أو في مرحلة بعينها فضلاً عن المقالات الصحفية وما تشتمله الدوريات الأمنية حول جوانب الأمن المختلفة . لذا لم استطع الوقوف على دراسة علمية تعالج دور الأجهزة الأمنية في تطور المجتمع مما دفعني للبحث في هذا الموضوع ومن الدراسات الهامة حول الشرطة التي تم الرجوع لها وأمكن الاستفادة منها ولو بشكل ثانوي أو غير مباشر في البحث ما يلي

1- كتاب ولاية الشرطة في الإسلام حيث عالج دور الشرطة من الناحية الشرعية والربط بين الأمن والسلطة والقضاء في الدولة الإسلامية وإن كان لم يشر إلى موضوع هذا البحث إلا ما أمكن استنتاجه ولو بشكل غير مباشر (1) .

2- الشرطة في مصر الإسلامية وذلك يختص بدراسة الشرطة ودورها وتطورها في التاريخ المصري خاصة بعد الفتح الإسلامي (2) .

3- الشرطة في النظم الإسلامية والقوانين الوضعية وهذه أقرب للناحية التاريخية والقانونية (3) وتشترك هذه الدراسات الثلاث مع غيرها من الدراسات المماثلة بأنها يغلب عليها الوصف لما هو كائن تاريخياً لجهاز الشرطة عبر العصور المختلفة والمهام التي تناط به دون أن تبحث مسألة تطور

1 - .نمر الحميدان، ولاية الشرطة في الإسلام ، الرياض: دار عالم الكتب 1414هـ ، ص 48

2 - أحمد عبدالسلام ناصف، الشرطة في مصر الإسلامية ، القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، 1407هـ

3 - الاصبغي ، مرجع سابق .ص 42

الشرطة كمتغير مساعد في تطور مجتمع الدولة وإذا كان البعض من هذه الدراسات أشار لذلك فهو يشير لها بشكل غير مباشر أو عرضاً أثناء تناول الحديث عن الشرطة أو مكانتها لدى الحاكم أو اعتماد الحاكم على جهاز الشرطة في تحقيق الأوامر وترسيخ قواعد الحكم والنظام ، وكذلك لم تبحث علاقة الأمن بالتنمية بشكل مباشر .

الفصل الثاني

الامن والتنمية

المبحث الاول : الامن

المبحث الثاني : التنمية

الفصل الثاني : الأمن والتنمية

بعد أن تعرضنا في الفصل الأول لمفاهيم البحث ومشكلته وفرضياته والغرض منه ومنهجه فإننا في هذا الفصل سنبحث ماهي العلاقة بين الأمن والتنمية لنرى مدى صحة الفرضية الأولى والثانية التي ينطلق منهما هذا البحث , حيث تنص الأولى على أنه ليس بالضرورة أن يكون الصرف على الأجهزة الأمنية على حساب التنمية , و الثانية على انه في الغالب تسهم الأجهزة الأمنية في تطور المجتمع وتنميته نتيجة لطبيعة المهام التي تقوم بها الأجهزة الأمنية من خلال علاقتها بأجهزة المجتمع ومؤسساته المختلفة .

للإجابة وتأكيد الفرضيتان وقبل ذلك نستعرض في دراسة موجزة من خلال مبحثين الأول يتعلق بالأمن والمبحث الثاني يتعلق بالتنمية لنصل في النهاية الى العلاقة بينهما والدور الذي تؤديه الاجهزة الامنية في تنمية المجتمع .

المبحث الاول : الامن

المطلب الاول : مفهوم الامن

تعريف : من احدث تعريفات الامن واكثرها تداولاً , تعريف باري بوزان احد ابرز المختصين في الدراسات الامنية , وهو يعرف الامن بانه " هو العمل على التحرر من التهديد " وفي سياق النظام الدولي فهو " قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل, وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" (1) والامن يمكن ان يكون نسبيا ولايمكن ان يكون مطلقا .

لكن الجامعي الفرنسي داريو باتستيا يرى في تعريف بوزان تبسيطا لمعنى تعريف ارنولد ولقرز لعام 1952 الذي نال نوع من الاجماع لدى الدارسين وهو يرى ان " الامن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي , فهو غياب الخوف من ان تكون تلك القيم محور هجوم " وهي تتمثل ب " بقاء الدولة , الاستقلال الوطني, الوحدة الترابية , الرفاه الاقتصادي , الهوية الثقافية , الحريات الاساسية" (2) وللأمن مفهوم مزدوج , حيث لا يعني فقط للتحرر من الخطر , بل يعني ايضا وسيلة لارغامه وجعله محدودا , وبما ان الامن اوجده الخوف فانه يقتضي ضرورة القيام باجراءات مضادة للتحكم فيه او تحييده واحتوائه.

وقد تبنت بعض الدراسات نظرة اوسع للامن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لاسيما تلك التي تتناول دول العالم الثالث , التي اظهرت اهمية العوامل السياسية في المسألة الامنية و الاختلافات

(1) . توفيق بوستي, مدرسة كوينهاغن والتحول في مفهوم الامن : نحو اطار جديد للامن,المجلة الجزائرية للامن والتنمية, العدد 13 جويلية 2018 , باتنة , ص184 .

(2) - نفس المرجع السابق , ص 190

بين الدول المتقدمة والنامية اذ ان التهديدات لامن الاخيرة تاتي اساسا من المناطق المحيطة بها ,ان لم تاتي من داخل الدولة ذاتها , وهذا نتيجة لضعف البنى الدولية وعجز في شرعية الانظمة , مما يتسبب في مشاكل امن داخلية للدولة والتي غالبا ما تقود الى صراعات مع دول الجوار .

لقد ميز بوزان خمسة ابعاد اساسية للامن (1) :

- الامن العسكري : ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية, وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها .

- الامن السياسي : ويعني الاستقرار التنظيمي للدول , ونظم الحكومات والادبيولوجيات التي تستمد منها شرعيتها .

- الامن الاقتصادي : ويخص الموارد المالية والاسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

- الامن الاجتماعي : ويخص قدرة المجتمعات على اعادة انتاج خصوصياتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في اطار شروط مقبولة لتطورها .

- ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي او الكوني كعامل اساسي تتوقف عليه كل الانشطة الانسانية .

المطلب الثاني : موقع الاجهزة الامنية في النظام السياسي :

ترتبط الاجهزة الأمنية في معظم دول العالم إن لم تكن جميعها بوزارة الداخلية إحدى مكونات السلطة التنفيذية في الدولة سواءً في ارتباطها الإداري أو في تسلسل قنواتها الفنية الممتدة بين جميع أجهزة الأمن وبين السلطة التنفيذية مروراً بوزارة الداخلية المسئولة عن الأمن وبناء الأجهزة الأمنية والرقابة على أعمالها . حيث تشمل الأجهزة الأمنية جميع القطاعات والإدارات المختصة بممارسة المهام المختلفة التي سنتحدث عنها في المطلب اللاحق وترتبط جميعها بوزارة الداخلية حيث يكون الوزير ومساعدوه هم المرجع الإداري للأجهزة الأمنية ويُسأل عنها أمام النظام السياسي ويمارس صلاحياته التي يخولها له النظام ويقوم بجميع ما يلزم تجاه الإشراف على أعمال الأجهزة الأمنية ويُسأل عن تطورها ورفع مستوى كفاءتها الفنية والمحاسبة القانونية على أخطاء العاملين فيها وهو مسئول كذلك أمام رئيس السلطة التنفيذية (في الأنظمة الرئاسية أو القريبة منها) أو رئيس الوزراء (في الأنظمة البرلمانية) أو في النظم الملكية ك (المملكة العربية السعودية) .

ومن هنا يتضح أن الأجهزة الأمنية تعتبر من أهم أجهزة السلطة التنفيذية في الدولة وتحظى بمكانة هامة سواءً في القديم أو الحديث فقد لاحظنا في اللمحة التاريخية حول الشرطة كيف يتم اختيار

(1) - عمار باله, مكانة الولايات المتحدة الامريكية ضمن الترتيبات الامنية في منطقة البحر الابيض المتوسط , مرجع سابق , ص

صاحب الشرطة من قبل السلطان أو الخليفة بمواصفات معينة لأهميتها في تكوين الدولة وضرورة أعمالها للنظام السياسي .

ونلاحظ في الوقت الراهن كيف أنه حتى لدى غلاة الرأسمالية والديمقراطية يظل العمل الأمني من أهم واجبات الدولة حيث ترتبط أهمية الأجهزة الأمنية ومكانتها في الدولة بمدى أهمية الدور الذي تؤديه وهو الدور الأمني الذي لا غنى عنه في أي مجتمع بشري في القديم والحديث فطالما أن الأجهزة الأمنية جزء من بناء النظام السياسي فالنتيجة هي أن تطور الأجهزة الأمنية الإداري والفني يسهم حتماً في تطور الدولة خاصة وأن تطور النظام السياسي في الدولة ينعكس تطوره على الأجهزة التي تقع تحته وترتبط بما في ذلك أجهزة الأمن في الدولة وينعكس ذلك على تطور المجتمع وتنميته باعتبار الأمن أساس للتنمية ومقوم هام من مقومات البناء الاجتماعي .

المطلب الثالث : علاقة الأجهزة الأمنية بالأجهزة الأخرى في الدولة :

ترتبط الأجهزة الأمنية بعلاقة عمل مع جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة لكون العمل الأمني يمكن أن يتم في أي موقع داخل الدولة بما فيها مواقع تلك الأجهزة والمؤسسات لو حدث داخلها أو حولها إخلال أمني من أي نوع (قتل ، اعتداء ، تفجيرات ، إضرابات ، توزيع منشورات معادية للدولة ، ومخالفة للمبادئ الدينية والأخلاقية ، نشر قيم وأفكار منحرفة.. إلخ) . عند ذلك تستطيع أجهزة الأمن أن تمارس دورها في أي جهاز أو مؤسسات حكومية أو غير حكومية كالشركات أو المؤسسات الفردية والبنوك والأسواق .. إلخ .

ويفترض التعاون الأمني وجود علاقة ببناء وثيقة بين أجهزة الأمن وبين جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها وكذلك بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات والشركات الخاصة لكون الأمن ضرورة للجميع وذلك لا يتم إلا إذا ارتقى الوعي الأمني لدى الجمهور وعامة الناس وخاصتهم كما هو الحال لدى الدول المتقدمة التي تنظر لرجل الأمن بأنه مواطن صالح يحمي الأخلاق والحقوق والأمن ورفاهية الشعب (1) .

ولا ينظر له بعين الشك والريبة كما هو الحال في بعض دول العالم الثالث نتيجة رواسب الأنظمة العسكرية والاستبدادية التي أوجدت أجهزة أمنية متضخمة مهمتها إذلال الشعب وإخضاعه للقائد (الملهم) أو الزعيم الحاكم الذي يرى إمكانية تسخير جميع إمكانات الدولة من أجل بقائه وسلامته . وسنقتصر هنا على توضيح العلاقة بين أجهزة الأمن وكل من الجيش والمخابرات والإعلام وذلك لقوة العلاقة المفترضة التي تربطها بالأجهزة الأمنية ربما أكثر من أجهزة الدولة الأخرى بسبب طبيعة عمل كل منها وإسهامها في تحقيق الأمن .

(1) - نمر الحميدان ، مرجع سابق ، ص 43

1- علاقة الأجهزة الأمنية بالجيش :

الجيش هو الجهاز المعني بحماية الدولة من أي عدوان خارجي فهو يؤمن الدولة من الخارج من خلال ما يملك الجيش من أفراد عسكريين ومن عتاد حربي (طائرات ، صواريخ ، مدافع ، أسلحة ، ذخائر..إلخ) ولذلك تشغل ميزانية الدفاع جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة عدا الدول المحايدة التي ليس فيها جيوش مثل سويسرا أو دولة محمية بموجب اتفاقيات دولية كألمانيا الغربية سابقاً أو اليابان .

فالجيش يقوم بالدفاع عن أرض الدولة والأجهزة الأمنية توفر الأمن في الداخل وهذه المسؤولية للدولة من الضرورات التي لا تستطيع الدولة أن تتخلى عنها في القديم والحديث فنجد الأمن والدفاع مسؤولية الدولة الحارسة قديماً ومسئولية الدولة الحديثة ، فالأجهزة الأمنية تشكل جدار الأمن في الدولة والجيش يعتبر جدار الأمن القوي الاحتياطي فمتى ما ضعف جدار الأمن الذي تحميه الأجهزة الأمنية وحدث أمور فوق طاقته وإمكاناته ، عند ذلك يتدخل الجيش لإعادة الأمن والاستقرار داخل الدولة والشواهد كثيرة حول تكامل الجيش مع أجهزة الأمن وإن كان الجيش لا يتدخل إلا إذا حدث اختراقات خطيرة تهدد أمن الدولة واستقرارها مثل حدوث مظاهرات وأعمال شغب عارمة لم يعد بإمكان سلطات الأمن إخمادها أو حدوث إضرابات طلابية واعتصامات كبيرة كما حصل في ميدان أيتان في بكين عام 1988م أو كما حصل في إندونيسيا أواخر التسعينات أو في الجزائر في مطلع التسعينات عند ذلك يتدخل الجيش باعتباره جهاز الأمن الأقوى ، وإن كانت كثير من الدول تحرص على ألا تقم الجيش في الأعمال الأمنية إلا عند الضرورة القصوى لأن تدخل الجيش يعني أن الأمور الأمنية في الدولة وصلت إلى أخطر مراحلها (1) .

ونظراً للدور الذي يشغله الجيش وأجهزة الأمن في الحفاظ على أمن الدولة واستقرارها فإننا نجد أن الدولة تصرف على الأمن والدفاع بسخاء فمثلاً في المملكة العربية السعودية يُصرف عليها حوالي 61% من ميزانية الدولة ، ومن هنا تتضح قوة العلاقة بين الأجهزة الأمنية والجيش تفرضها طبيعة عمل كل منهما وارتباطهما الوثيق بالنظام السياسي الذي تبقى لقيادته السياسية صلاحية إصدار الأوامر تجاه الجيش أو تجاه أجهزة الأمن مروراً بوزارة الدفاع أو وزارة الداخلية ومن ثم ينعكس ذلك على أفراد المجتمع الذين يتكون منهم رجال الأمن ورجال القوات المسلحة ويسهم ذلك في تنمية الخدمات الاجتماعية وازدهارها .

2 - علاقة الأجهزة الأمنية بالمخابرات :

تقوم المخابرات بأمن الدولة عن طريق ما توفره معلومات من مصادرها المختلفة ووضعها أمام القيادة السياسية ولذا نجد ارتباطها بالقيادة السياسية مباشرة فمثلاً نجد المخابرات الأمريكية (C.I.A) ترتبط برئيس الدولة ويختار رئيسها بدقة فائقة .

(1) - العمري والراشد، التتميمات الادارية للاجهزة الامنية، الرياض : كلية الملك فهد الامنية 1412 هـ ص 70

وفي المملكة العربية السعودية نجد الاستخبارات العامة ترتبط بالمقام السامي مباشرة ، وهذا دليل على أهمية المخابرات ودورها في أمن الدولة واستقرارها فهي حقيقةً جزءً من أجهزة الأمن إلا أنها لا ترتبط بوزارة الداخلية كسائر الأجهزة الأمنية فعلاقتها بالأجهزة الأمنية علاقة عمل وتعاون لاتحاد الهدف بينهما وهو الحفاظ على أمن الدولة فالمباحث العامة تقوم بأعمال شبيهة إلى حد كبير بأعمال المخابرات إلا أن نشاطها يتركز داخل الدولة أكثر من خارجها بخلاف المخابرات التي يتركز نشاطها في الخارج أكثر، فمثلاً نجد في أمريكا المخابرات (C.I.A) تهتم بأمن أمريكا في الخارج وحماية مصالحها القومية في أي مكان بينما نجد جهاز المباحث الفدرالية (F.B.I) يتركز نشاطه في الداخل ويقوم بين هذين الجهازين تعاون وثيق من خلال التنسيق وتبادل المعلومات والتدريب المشترك .. إلخ . وكل هذه الأجهزة الأمنية والاستخبارات جزءً من مؤسسات المجتمع .

3 - علاقة الأجهزة الأمنية بالإعلام :

ترتبط أجهزة الإعلام ارتباطاً وثيقاً بالإعلام سواءً في الدول المتقدمة أو النامية لدور الإعلام في نشر برامج التوعية الأمنية والتعليمات الأمنية للناس سواءً في الأوقات العادية أو أثناء الأزمات فضلاً عن دور الإعلام في تحسين صورة أجهزة الأمن أمام الرأي العام وتنمية العلاقة والتعاون بين المواطن وأجهزة الأمن . كذلك يتم التنسيق بين الإعلام وبين أجهزة الأمن فيما يجب أن ينشر من معلومات تهم أمن الدولة خاصةً في الدول التي يكون الإعلام فيها يخضع لإشراف الدولة وتوجهاتها السياسية والثقافية والاقتصادية . فمثلاً في المملكة العربية السعودية نجد سمو وزير الداخلية هو رئيس المجلس الأعلى للإعلام . وهذا دليل واضح على العلاقة الوثيقة بين أجهزة الأمن ممثلةً في وزارة الداخلية وبين المؤسسات الإعلامية .

كما أن الإعلام يخدم الأجهزة الأمنية عند حدوث اختراقات أمنية فالإعلام عن صور المجرمين أو أسمائهم أو يطلب الإبلاغ عنهم ويوضح عناوين الأجهزة الأمنية والجهات المختصة بتلقي البلاغات . كما يعلن عن المفقودين أو المجهولين الهوية من الأطفال الضائعين أو الموتى والجثث المجهولة . كما يأتي دور الإعلام مهماً في البرامج الأمنية ونشر الثقافة الأمنية في حالات الكوارث بنشر التعليمات الأمنية على الناس وما يجب عليهم أثناء الكارثة سواءً في الإعلام المرئي أو عن طريق إذاعة (FM) قصيرة المدى التي توظف للتوجيه أثناء الكوارث أو الاختناقات المرورية (1).

المطلب الرابع : مهام الأجهزة الأمنية :

بعد أن رأينا في المطلب الثاني موقع الأجهزة الأمنية في النظام السياسي وعلاقتها مع بعض الجهات الأخرى نتناول في هذا المطلب طبيعة المهام التي تقوم بها الأجهزة الأمنية خاصةً في دول

(1) - العمري والراشد، التتمظيمات الادارية للاجهزة الامنية، الرياض :مرجع سابقه ص 80

العالم الثالث ومنها الدول العربية . لأن الدول الديمقراطية ربما تخضع العديد من مهام الأجهزة الأمنية فيها لشركات خاصة .

بينما في الأنظمة الشمولية قد تشمل الأعمال الأمنية أكثر مما هو من اختصاص أجهزة الأمن حيث تتدخل أجهزة الأمن في دور المؤسسات التعليمية والاجتماعية بل ربما قد تتدخل في اختصاصات البلدية كتحديد الأسعار ونحو ذلك . إلا أن هناك قواسماً مشتركة للعمل الأمني يمكن رصده في أي دولة رغم اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية ومبادئها الأيديولوجية .

وفيما يلي سنوضح أهم المهام الأمنية التي تتولاها أجهزة الأمن في الدولة في شكل تنظيري نصل من خلاله إلى الدور الكبير الذي تقوم به أجهزة الأمن مما يجعل الشخص غير المتخصص في العمل الأمني يدرك حقيقة تلك المهام وشموليتها وضرورتها في نفس الوقت لبناء الدولة وتطورها وربطها بمختلف أوجه النشاط البشري داخل الدولة لكون الإنسان يصعب عليه أو يستحيل أحياناً أن يمارس نشاطه المعتاد إلا مع تحقق الأمن ووجود درجة من الكفاءة لأجهزة الأمن التي تعمل على بث الطمأنينة في النفوس نتيجة ما تمارس من أعمال مختلفة تبعث على الأمل ومضاعفة الجهد وترفع معدل الإنتاجية في المجتمع وتتيح الفرصة للإبداع الفكري والثقافي وتعمل على تلطيف المناخ العام لمزاولة وهي التي تهدد أمن المجتمع بمكوناته الفردية والأسرية والتي لا يخلو منها أي مجتمع بشري كجرائم القتل والسرقة والسطو والإجرام المنظم والاعتصاب والتزوير .. إلخ . حيث تتولى أجهزة الأمن التصدي لها من خلال منهجين متكاملين أحدهما وقائي يتمثل في أعمال الدوريات والتحري والمراقبة والتوعية الأمنية وتدريب الكوادر الأمنية واقتناء الوسائل الفنية والعلمية المساعدة على منع الجريمة أو التقليل منها وثانيهما - منهج علاجي يتمثل في التعامل مع الجرائم بعد وقوعها من حيث البحث عن المتهمين والقبض عليهم والتفتيش لأماكنهم وجمع الأدلة المادية والتحري عن المشبوهين ومراقبتهم وإحالتهم لجهة التحقيق في القضايا وفقاً للتعليمات المتبعة في الدولة وحسب القوانين واللوائح المنظمة لعملية الممارسة الأمنية سواءً في الجانبين الوقائي أو العلاجي (2) .

أولاً - التصدي للجرائم المخلة بأمن الدولة :

كجرائم خطف الأشخاص أو الطائرات أو القرصنة البحرية أو احتجاز الرهائن أو التفجيرات أو الاعتداء على الشخصيات والمنشآت الهامة في الدولة أو جرائم التجسس على الدولة أو توزيع المنشورات المعادية للدولة أو بث الشائعات المغرضة وترويج الأكاذيب المختلفة بهدف إثارة البلبلة والتشويه لسمعة المسؤولين فيها ومحاولة إيجاد الوقيعة بين طوائف المجتمع العرقية أو الدينية وإثارة

(1) - د. سلطان بن محمد القاسمي، مختصر الدراسات الأمنية ج 1 الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب 1406 هـ ص 327-347

(2) - د. سلطان بن محمد القاسمي ، مرجع سابق ، ص 181

حقد المواطنين على الدولة خاصةً في الدول التي تعاني من الانغلاق السياسي النسبي كما هو الحال في الحكومات العسكرية او الاستبدادية .

حيث تتولى أجهزة الأمن المختصة من مباحث وخلافها دور معالجة القضايا المخلة بأمن الدولة وذلك أيضاً من خلال منهجين متكاملين أحدهما وقائي ويتمثل في إجراءات المنع أو التقليل من الجرائم عن طريق التحري والمراقبة وزراعة المصادر في الدولة وجمع المعلومات بالوسائل الفنية وكذلك التوعية الأمنية من جرائم أمن الدولة وتعليم الجمهور وسائل الأمن الذاتي كما هو الحال في الدول المتقدمة ورفع مستوى التدريب لرجال الأمن ورفع الروح المعنوية لديهم عن طريق تقرير الحوافز المادية والمعنوية . ويعتمد نجاح العمل الأمني على مدى قدرة الأجهزة الأمنية المختصة على جمع المعلومات الصحيحة ومن ثم تحليلها والتنبؤ على ضوءها ثم بعد ذلك اتخاذ إجراءات المنع والسيطرة ، وهذه القدرات الأمنية تختلف من دولة لأخرى حسب قوة أجهزتها الأمنية وكفاءة رجال الأمن فيها ومستوى تدريبهم ودرجة التقنية العلمية التي يتم توظيفها لخدمة العمل الأمني (1).

- مهام الحراسة الأمنية :

وتشمل حراسة المنشآت والمباني والشخصيات الهامة في الدولة باعتبارها أهداف للجرائم الجنائية والسياسية في نفس الوقت وكذلك أعمال التفتيش في المطارات وسائر المنافذ في الدولة وتأمين المؤتمرات وقاعات الاجتماعات وتفتيشها وتنظيم الدخول وإصدار التصاريح المنظمة سواءً للأشخاص أو المركبات ويشمل ذلك أعمال الجمارك ذات الجانب التفتيشي أو الأمني كالكشف عن الممنوعات كالمخدرات أو الأفلام الممنوعة أو المتفجرات أو بعض أجهزة التقنية الممنوعة بموجب التعليمات أو العملات المزيفة أو الأثرية المسروقة ونحو ذلك من مهام الحراسة التي قد تمارسها أجهزة الأمن الرسمية وقد تتولى جانب منها أجهزة الحماية الخاصة التي تسمى في بعض الدول بالأمن الصناعي أو شركات الأمن الخاصة التي يختلف حجمها ومهامها من دولة لأخرى ويكثر نشاطها في أغلب الدول الغربية (2)

- المهام الطارئة :

كحدوث الشغب أو المظاهرات غير السلمية أو الإضرابات المفاجئة أو الإعتصامات الطلابية أو العمالية أو وقوع كوارث طبيعية مفاجئة بقدره الله تعالى كالزلازل أو البراكين أو الفيضانات أو العواصف الشديدة .. إلخ . وإن كان هناك جهات مختصة بمباشرة أعمال الإنقاذ وإطفاء الحرائق

(1) - د . قاسم شاهين العمري , الراشد , التنظيمات الادارية للاجهزة الامنية,الرياض: كلية فهد الامنية 1412 ص 85

(2) - د . سلطان بن محمد القاسمي , مرجع سابق , ص 173

وخلافها من غير الأجهزة الأمنية ، إلا أن حدوثها يهدد أمن الدولة والأمن العام ويهيئ الفرصة للإخلال بالأمن مما يضاعف دور الأجهزة الأمنية أثناء الأزمات ويجعل كثيراً من الدول تعلن حالة الطوارئ عند حدوث الكوارث لمواجهة الحدث والحفاظ على النظام والأمن العام ومواجهة أي تطورات يفرزها الحدث الطارئ .

ثانياً : المهام الخدمية :

وهذه المهام جزءٌ من أعمال السلطة التنفيذية وهي في حقيقتها أعمال أمنية في أكثر دول العالم إلا أنها أيضاً تظهر في شكل خدمات تقدم لأفراد المجتمع تقتضيها حياة الناس اليومية ولا غنى عنها في أي دولة وتختلف من بلدٍ لآخر حسب النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تختلف من بيئةٍ لأخرى وأهم هذه المهام الخدمية ما يلي :

1- أعمال الدفاع المدني : حيث تتناوب في كثير من دول العالم بوزارة الداخلية كما هو الحال في المملكة العربية السعودية وما يختص به الدفاع المدني من إطفاء الحريق وعمليات الإنقاذ ومباشرة الكوارث الطبيعية وإيجاد الملاجئ الآمنة ، وتكثر مهام أجهزة الدفاع المدني أثناء الحروب والأزمات كحالات الكوارث الطبيعية أو انهيار المباني . فضلاً عن دور الدفاع المدني في السلامة وما يتطلب ذلك من إصدار اللوائح المنظمة للمصانع والمحلات التجارية وإصدار التصاريح بذلك والتأكد المستمر من وجود وسائل السلامة في المصانع والمجمعات السكنية والتجارية .

2-تنظيم المرور : داخل المدن وعلى الطرق الطويلة ووضع اللوحات والإرشادات المنظمة للسير وإصدار الرخص الخاصة بالقيادة للأشخاص أو المركبات إضافةً إلى التصاريح التي تصدر لإصلاح الطرق وكذلك تعقب المخالفين لأنظمة السير وإصدار الرخص اللوائح المنظمة وتحديد العقوبات بحق المخالفين والعمل على تطبيقها .

3- تنظيم السفر والهجرة : وذلك بإصدار جوازات السفر وتأشيرات الدخول والخروج وهذه أعمال في غاية الأهمية لا غنى لأي دولة عنها خاصةً مع تقسيم الناس في الدولة إلى مواطنين وأجانب ومع حرية السفر والعبور ومع تقدم وسائل المواصلات أصبحت أعمال الجوازات في داخل الدولة وفي منافذها المختلفة أمرٌ في غاية الأهمية (1).

4- إصدار البطاقات الشخصية : للمواطنين عن طريق دوائر الأحوال المدنية وما يتبع ذلك من تسجيل المواليد والوفيات والمتجنسين حديثاً ومن أسقطت جنسيتهم وتنظيم المعلومات وفهرستها حول المواطنين بشكلٍ يسهل الرجوع لها عند الحاجة وهذا من أهم أعمال الأجهزة الأمنية في الدولة لما له من دور يمس أهم أركان الدولة وهو ركن الشعب وخاصةً المواطنين لما يترتب على ذلك من

(1) - العمري , الراشد , مرجع سابق , ص64

خصائص ومزايا يتمتع بها المواطنون من حيث التوظيف وتولى المناصب الوظيفية الهامة بما في ذلك الممارسة السياسية .

5- برامج التوعية : التي تنظمها أجهزة الأمن المختلفة سواءً كانت تتعلق بالجوازات ونظم الإقامة والسفر أو كانت تتعلق بتنظيم المرور والسلامة أو كانت تخص الدفاع المدني أو كانت في شكل نصائح للأمن الذاتي للأفراد خاصةً أثناء الكوارث والحروب أو أنها تندرج تحت برامج التثنية السياسية أو الثقافة السياسية كزيارة المدارس أو إقامة المعارض الأمنية من أجل تعميق التواصل والتعاون بين أجهزة الأمن وأفراد المجتمع .

6-تنظيم الانتخابات : كما في بعض الدول حيث تتولى أجهزة الأمن الإشراف على العملية الانتخابية ومراقبة النتائج لمنع التلاعب أو التزوير فيها وضبط العملية الانتخابية كما هو الحال في أكثر دول العالم الثالث حيث تشرف وزارة الداخلية على العملية الانتخابية (1) .

ثالثاً: المهام الاجتماعية : تقوم الأجهزة الأمنية بدور اجتماعي كبير يظهر من خلال الإجراءات التالية :

أ- التوظيف المستمر لرجال الأمن في مختلف أجهزة الأمن وما يتبع ذلك من إنشاء معاهد وكليات للعلوم الأمنية وبناء المدن الأمنية والحضارية والمساهمة في تقليل نسبة البطالة في المجتمع وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لرجال الأمن وأسرهم وتعويضهم عند الوفاة أو التقاعد أو الإصابة أثناء العمل وذلك لأهمية الدور الأمني الذي تمارسه السلطة التنفيذية والذي تسهم من خلاله في تطور وتنمية المجتمع في الدولة (1).

ب- تنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي داخل السجون سواءً في شكل توعية ومحاضرات أو كان في شكل إنشاء دروس تعليمية لإكساب نزلاء السجون مهناً حرفية يستطيعون ممارستها أثناء تنفيذ العقوبات وبعد الخروج من السجن ومن ثم استصلاح العناصر الإجرامية وإعادةتهم إلى حظيرة المجتمع الفعال . ويتبع ذلك الرعاية اللاحقة للسجناء بعد خروجهم من السجن للحيلولة دون عودتهم للجريمة

ومساعدتهم على تخطي مصاعب الحياة الاجتماعية بعد الخروج من السجن .

ج- الإشراف على دور الرعاية الاجتماعية للمخالفين الأحداث أو للنساء اللاتي يقعن في الجرائم والمخالفات.

(1) - د . سلطان بن محمد ألقاسمي ، مرجع سابق ، ص 209-2011

(2) - د . سلطان بن محمد ألقاسمي ، مرجع سابق ، ص 25 ، 29

رابعاً : المهام التخطيطية :

تساهم الأجهزة الأمنية في تخطيط المدن والمجمعات السكنية سواءً عن طريق مساهمات المرور أو الدفاع المدني ، وكذلك تخطيط الطرق والأنفاق والجسور والحدائق العامة والمرافق الترفيهية وكذلك المشاركة في التخطيط الوزاري والإداري وفي تعيين المسؤولين في الدولة عن طريق دوائر الأمن المختصة خاصةً ما يتعلق بمعرفة السيرة الذاتية للوزراء والمسؤولين في الدولة والتأكد من انتماءاتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية .

وتشمل المهام التخطيطية المشاركة في تخطيط المصانع ووسائل السلامة وما يتعلق بصحة البيئة . وكذلك التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الدولة كالبديية والإسكان وزارة الصناعة والمصانع والمعامل البحثية والطبية في الدولة

خامساً : المهام العلمية والفكرية :

وتشمل إنشاء المراكز العلمية المتخصصة كالمعاهد والكليات والمستشفيات الأمنية ومراكز البحث العلمي ومراكز نشر الثقافة الأمنية ومن ثم المساهمة في البناء الحضاري والثقافي والعلمي في الدولة فضلاً عن دور المراكز الأمنية في تطور الفكر الإداري لما تتطلبه العملية الأمنية من دقة التنفيذ (1) والالتزام بالمواعيد وما تبثه من روح المواطنة والإخلاص والتضحيات وكل ذلك من أسس وقواعد علم الإدارة . فضلاً عن عقد الندوات والمؤتمرات العلمية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين الدول .

سادساً : مهام أخرى :

ويشمل ذلك ما يُوكل للأجهزة الأمنية من مهام لم تذكر في النقاط السابقة كمراقبة التهريب من دفع الضرائب وحماية الآثار وتأمين السياحة ومكافحة الرشوة والفساد الإداري والتصدي لتزيف العملات وغسيل الأموال وجرائم الحاسب الآلي وخلاف ذلك من المهام المتجددة والمتزايدة من وقت لآخر . مع العلم أن المهام التي تناط بأجهزة الأمن تختلف من بلد لآخر ومن دولة إلى دولة وفقاً للنظم السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحكم الدول ، وإن كانت هذه المهام التي تحدثنا عنها أقرب لما هو مطبق في دول العالم الثالث والدول العربية على وجه الخصوص . وهنا نصل إلى نتيجة مفادها أن الأجهزة الأمنية تسهم بشكل كبير وجوهري في تطور الدولة وبناء المجتمع مما يؤكد صحة الفرضية الثانية في البحث التي تنص على ذلك .

المطلب الخامس : تنمية الأمن : المفهوم ، والرؤية ، والاستراتيجيات

– يرتبط مفهوم تنمية الأمن بكافة المتغيرات والتطورات السابق الإشارة إليها ومن ثم يقصد بتنمية

– (1) – العمري ، الراشد ، مرجع سابق ، ص67

– الأمن عملية التطوير المستمر للأجهزة الأمنية مؤسسياً واستراتيجياً وعملياتياً اللازمة للتعامل هذه الأجهزة بكفاءة وفعالية مرتفعة المستوى مع القضايا الأمنية المتعلقة بصفة عامة ومع تلك القضايا المرتبطة بعملية التنمية في المجتمع على وجه الخصوص . وتنمية الأمن بالمفهوم المتقدم لابد وان ترتبط برؤية استراتيجية جديدة تتلاءم والظروف الموضوعية المحيطة بالمجتمعات المعاصرة وبعملية التنمية القائمة في المجتمع ،ونستطيع أن نقدم بعض العناصر التي نرى انه من الضروري أن تشمل عليها في ظل معطيات الواقع المعاصر وذلك على النحو التالي :

– المكون الاقتصادي للأمن.. بمعنى ان الأمن كنشاط له مردوده الاقتصادي على المستوى الكلي الذي يشمل المجتمع والدولة وعلى المستوى الجزئي الذي يشمل المؤسسات والشركات والمنظمات المختلفة في المجتمع وصولاً إلى الأفراد ، ومن ثم فحساب التكلفة والعائد للأمن لا يقتصر على البعد المتعلق بالمسائل الأمنية التقليدية وإنما لابد وأن يمتد إلى الجوانب الأخرى الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي بالمفهوم المتقدم .

– الأمن يمكن أن يكون إحدى الوسائل الهامة في توليد القيمة المضافة للاقتصاد الوطني على المستويين الكلي والجزئي ،أما انه يمكن أن يكون أداة لإبراز المزايا النسبية وتوليد وإنتاج المزايا التنافسية من خلال أدائه المتطور ، وبالتالي يعد أحد المصادر الأساسية لزيادة القدرة التنافسية للدولة .

– الأمن أداة للتحديث والتطوير المستمر اللازم لعملية التنمية ،فبحكم تعامله مع العديد من القضايا المتنوعة في مجالات الحياة المختلفة فإنه يكتسب خبرات عملية هامة سواء على مستوى التخطيط والإدارة والتنفيذ أو على المستوى التقني ،وهذه الخبرات يمكن نقل بعضها إلى المجتمع بمنظوماته وهيئاته المختلفة، يؤاد هذا ان أهم مكونات التكنولوجيا المعاصرة كالحاسب الآلي كانت نتاجاً لدراسات وبحوث أمنية في الأساس، ويصدق هذا كذلك على الجوانب الإدارية فالكثير من الخبرات الإدارية المعاصرة والتي تمت ترجمتها إلى برامج للتطوير الإداري في المنظمات غير الأمنية كانت نتاجاً لجهود المنظمات الأمنية في هذا المجال (1) .

– البعد الاجتماعي للأمن ويتمثل في ان الأمن وإن كان من أهم ضرورات الحياة في المجتمعات البشرية إلا ان تحقيقه يرتبط بمدى تماسك المجتمع حول مجموعة من القضايا المشتركة أو حول مشروع وطني يلتف الجميع من حوله ،كمشروع التنمية ،خاصة في هذا العصر الذي ازدادت فيه الأهمية النسبية للمكون الأمني في مشاريع التنمية المختلفة أيًا كان مجالها ونوعها، وإن كان هذا التصور يتطلب خلق شراكات بين أجهزة الأمن والمجتمع بمنظوماته ومكوناته المختلفة ،فإنه يفرض على الأمن الاهتمام بكافة القضايا الأمنية المجتمعية ذات الصلة بعملية التنمية أو التي يمكن أن

– (1) - د . قاسم شاهين العمري , الراشد , التنظيمات الادارية للاجهزة الامنية ,الرياض مرجع سابق ص88

– تنتج عن الأساليب المتبعة في تنفيذ مشاريع التنمية في الواقع المعاصر والتي تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية.

– البعد السياسي ويتلخص في ان الأمن وإن كان من المهام التي تحظى بالأولوية المطلقة لأي نظام سياسي لأن مهمته الرئيسية هي الحفاظ على استمرارية الدولة ونظامها السياسي والمجتمع، إلا انه يجب أن يقوم بهذا الدور في نطاق أحكام الدستور والقانون، الأمر الذي يكسبه الشرعية والمشروعية التي تمتد بدورها إلى النظام السياسي حيث يتأكد من خلال ذلك خضوع السلطة السياسية لأحكام الدستور والقانون، وتزداد الأهمية النسبية لذلك في نطاق عملية التنمية المعاصرة، حيث يعد هذا الأسلوب في الأداء الأمني أحد المؤشرات الجاذبة للاستثمارات الداخلية والخارجية اللازمة لعملية التنمية، حيث انه يوفر جانباً من الضمانات الهامة في هذا المجال، وبالتالي فنستطيع القول بان الأمن يستطيع من خلال التزامه بأحكام الدستور والقانون أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية في المجتمع.

– البعد الثقافي والذي يقوم على أساس بناء وتشكيل ثقافة الأمن في المجتمع بحيث يترسخ الإيمان لدى كل فئات المجتمع ومؤسساته بأن الأمن مسئولية مشتركة وانه يسعى لتحقيق الصالح العام المشترك لكافة شرائح المجتمع، وان تحقيق الأمن يحقق في المحصلة النهائية مصالح الجميع.

– الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية الأمن هناك مجموعة من الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية الأمن يمكننا أن نشير إلى أهمها بالنسبة لموضوع هذه الدراسة وذلك على النحو التالي :

– استراتيجية بناء الشراكات الأمنية وتتلخص في ان المهام التنموية المعاصرة للأمن تتطلب إقامة شراكات بين الأجهزة الأمنية والعديد من الجهات وعى عدة مستويات داخلية وخارجية، وذلك بحكم طبيعة المهام المطلوب من الأمن القيام بها ونوعية ونطاق الظواهر والقضايا الأمنية المعاصرة خاصة تلك المرتبطة بعملية التنمية، وبالتالي فهذه الشراكات تبدأ بالمؤسسات الوطنية الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع وتمتد إلى النطاقين الإقليمي والدولي على المستويين الرسمي الحكومي وغير الرسمي أي غير الحكومي، وذلك بما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية الأداء الأمني. وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى بعض الأمثلة للشراكات المطلوبة، الشراكة بين الأجهزة الأمنية الرسمية وإدارات الأمن بالشركات والمنشآت المختلفة وذلك لتوفير التأمين اللازم لهذه المنشآت والتأكد من التزامها بالقواعد المنظمة لتأمينها، ووضع سيناريوهات يمكن أن تتعرض له مثل هذه المنشآت من تهديدات وكيفية التعامل معها والتدريب عليها ووضع أطر للتنسيق المطلوب في حالة حدوثها بين الجانبين.

– استراتيجية شبكة الاتصالات الأمنية وتتمثل في بناء شبكة اتصالات قوية وفعالة على المستويات

– الداخلية والخارجية ،وذلك لتلبية احتياجات العمل الأمني من البيانات التي يتم من خلالها انتاج المعلومات اللازمة لأداء المهام الأمنية ،وتأمين هذه الشبكة وتحديثها المستمر .

– استراتيجية انتاج المعرفة الأمنية وتطويرها للاستخدامات غير الأمنية وتقوم هذه الاستراتيجية على أهمية تسجيل وتوثيق الخبرات المكتسبة من واقع الممارسة العملية للأجهزة الأمنية ،خاصة وان هذه الأجهزة تواجه مواقف صعبة ومعقدة وتتعامل معها حيث لا مجال لتأجيل هذا التعامل ،والكثير من هذه المواقف يمكن أن تحدث وتواجه المؤسسات والجهات غير الأمنية إلا ان القائمين على إدارتها لا يمكنهم في أغلب الأحوال تصور أو توقع احتمال حدوثها ومن ثم فتوثيق هذه الخبرات يمكن أن يسهم في انتاج المعرفة سواء على المستوى الإداري أو التقني ،وغني عن البيان ان انتاج المعرفة لا يعني فقط تقديم ما لم يسبق الوصول إليه وإنما يشمل أي تطوير ولو محدود على مستوى الأداء العملي والذي يؤدي من خلال التراكم المعرفي إلى تقديم ما هو جديد ،كما انه يشمل إعادة تركيب وتشكيل العناصر المتعلقة بعمل معين بما يؤدي إلى زيادة فعاليته وكفاءته وبالتالي فالمجال مفتوح ومتاح في هذا الشأن ولا يتطلب إلا المزيد من الجدية والثقة بالنفس والقدرة على التخلص من الفكر النمطي في الأداء .

– استراتيجية التطوير الإداري المستمر وتقوم على أساس عدم التعامل النمطي مع القضايا والظواهر الأمنية المعاصرة خاصة وأنها ذات طبيعة متغيرة ومحتوى متجدد حتى لو أخذت أشكالاً تقليدية، ولا يعني هذا عدم الالتزام بنظم وأطر إدارية محددة ومقننة ولكنه يعني التطوير المستمر لهذه النظم وتطويرها بما يتلاءم وطبيعة ما يواجه الأجهزة الأمنية من ظواهر وقضايا ومواقف سواء على مستوى العمل العادي لهذه الأجهزة أو على المستوى العملي، أو مستوى التعامل مع المواقف الصعبة أو غير المعتادة أو الأزمات ،وقد يكون من الملائم تصميم النظم والأطر الإدارية المتعددة المناسبة لكل حالة بحيث يكون أمام القائمين بالعمل مجموعة من القواعد المنظمة للتعامل مع كل حالة من الحالات مع إعطاء قدر من المرونة لهم للتصرف وفقاً لتطورات الموقف في كل حالة من هذه الحالات ، وتدريبهم على ذلك بما يرفع مستوى استعدادهم للتعامل مع كل حالة (1) .

– استراتيجية التثقيف الأمني لا يمكن إغفال جانب التثقيف الأمني في نطاق تنمية الأمن وذلك نظراً لوجود رؤية جديدة مختلفة للأمن وأجهزته ودورها في المجتمع، ومهمة هذه الاستراتيجية تتمثل في التعريف بأبعاد الرؤية الأمنية التنموية وأهمية المكون الأمني بمفهومه الواسع في كافة الأنشطة بالدولة والمجتمع وأهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن والاستقرار اللازم لعملية التنمية والمردود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الناتج عن ذلك ،وضرورة الالتزام على المستوى المؤسسي والفردى بالقواعد المنظمة لتأمين أداء الأعمال وحماية المنشآت وتأمين المعلومات وغيرها، وتدخل هذه الاستراتيجية في نطاق عمل الإعلام الأمني على وجه التحديد .

(1) – العمري ، الراشد ، مرجع سابق ، ص69

المبحث الثاني : التنمية

المطب الاول: المفهوم المعاصر للتنمية :

تتعدد التعريفات التي قدمها العلماء والباحثون لمفهوم التنمية وذلك تبعًا للدائرة المحورية التي يستند إليها كل باحث والتي يرى أنها تمثل جوهر التنمية (1) ولكن العامل المشترك بين معظم التعريفات المتعلقة بمفهوم التنمية يتمثل في أنها عملية الانتقال المخططة والمنظمة والمبرمجة من وضع ما قائم إلى وضع آخر يفترض انه الأفضل، ومن ثم فالتنمية هي الانتقال الإرادي المخطط والمنظم والمبرمج إلى وضع أفضل .

ولكن إن كان هذا التعريف يمثل جوهر العملية التنموية فإن هناك أسسًا و خصائص تميز عمليات التنمية في كل مرحلة تاريخية من مراحل التطور البشري ،فكل مرحلة تاريخية لها خصائصها وقضاياها المحورية التي تؤثر على سائر العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشهدها ،ولا يخرج واقع هذا العصر أو المرحلة التاريخية التي نعيشها الآن عن هذا السياق .فمفهوم التنمية المعاصر قد تشكل وفقًا لمعطيات هذه المرحلة التاريخية وخصائصها ،واستنادًا إلى الخبرات المكتسبة من تجارب التنمية عبر المراحل التاريخية السابقة والتي كان لها تأثيرها في تشكيل الواقع المعاصر،ومن ثم فالمفهوم المعاصر للتنمية هو مفهوم التنمية المستدامة ،وذلك استنادًا إلى أن عملية التنمية هي عملية أساسية وضرورية بالنسبة لكافة المجتمعات البشرية الأمر الذي يتطلب توفير المتطلبات اللازمة لاستمرارها واستدامتها .

ومفهوم التنمية المستدامة يقوم على عدة أسس أبرزها ما يلي :

- الاستمرارية: بمعنى ان عملية التنمية عملية مستمرة لا تتوقف باعتبارها من العمليات الأساسية والضرورية اللازمة لكافة المجتمعات البشرية.

- التوازن: فالتنمية المستدامة تقوم على ضرورة تحقيق التوازن على عدة مستويات ،منها المستوى الزمني ويشمل الحاضر والمستقبل ومن ثم فالتنمية المعاصرة لا بد وان توازن بين متطلبات الحاضر أن تتم في كافة المناطق التي يشملها اقليم الدولة ،أما المستوى الرابع للتوازن فهو المستوى النوعي والذي يضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في عملية التنمية ،المستوى الخامس هو التوازن في الأدوار الحكومية والخاصة هذا فضلا عن الأدوار التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وأخيرًا التوازن بين الطموحات والإمكانات والموارد المتاحة.

(1) - امارتيا صن، ترجمة شوقي جلال ، التنمية حرية ، سلسلة عالم المعرفة العدد303 مايو 2004 ص 7 ، ص 11

- الشمول: وهو يعني أن التنمية المستدامة تشمل كافة جوانب الحياة في المجتمع وكافة مناطق الدولة وآل أبناء المجتمع.

-المشاركة: بمعنى أن التنمية المستدامة تتطلب تضافر كافة الطاقات والجهود المتاحة في المجتمع ،ومن ثم فهي تقوم على توسيع نطاق المشاركة في كافة المجالات بما يؤدي إلى تعبئة كافة موارد المجتمع وطاقاته وتوجيهها باتجاه المسارات المحققة للتنمية .

- التدرج: تتطلب عملية التنمية المستدامة التدرج المنظم والمدرّوس في صنع السياسات واتخاذ القرارات وتطبيق برامج العمل ومتابعتها ، بما يؤدي إلى تكامل هذه البرامج في المحصلة النهائية لتحقيق أهداف عملية التنمية .

- المرونة: وتعني القدرة على تكييف عملية التنمية المستدامة مع المتغيرات والمستجدات التي تحيط ببيئتها الداخلية والخارجية .

- الجودة: والتحسين المستمر في الأداء ،تتطلب عملية التنمية المستدامة توافر مستوى ملائم من الجودة في الأداء في كافة القطاعات ،كما أنها تتطلب الإيمان بضرورة التحسين المستمر في الأداء والالتزام به في واقع الممارسة العملية .

المطلب الثاني: خصائص التنمية المعاصرة :

إن كانت تلك هي الأسس التي يقوم نمية المعاصرة، فإن هناك خصائص معينة تتسم بها هذه العملية (1)وأهمها ما يلي :

- اتساع دور القطاع الخاص في كافة مجالات التنمية بما في ذلك بعض الأنشطة التي كانت لا تقوم بها إلا الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام.

- تغيير دور الحكومة في نطاق عملية التنمية سواء على مستوى وضع السياسات التنموية أو تنفيذها أو متابعتها وتقييمها .

- تغيير دور الحكومة تبعه بالضرورة ازدياد أهمية تطوير أساليب الإدارة والعمل في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام بما يتلاءم وطبيعة الدور الجديد من جانب، وبما يتلاءم واتساع نطاق تفاعلاتها مع القطاع الخاص من جانب آخر .

- التنمية المعاصرة تتسم بإقامة الشراكات بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

(1) - امارتيا صن ، مرجع سابق ، ص 141 - ص 187

التنمية المعاصرة تتم في إطار نظام اقتصادي عالمي يقوم على أساس الاعتماد المتبادل وحرية التجارة والانفتاح على العالم الخارجي ،وبناء التكتلات الاقتصادية الكبيرة ،واتساع نطاق الأنشطة المختلفة العابرة للحدود .

- التنمية المعاصرة ترتبط بالتطور الذي لحق بالنظام الاقتصادي المعاصر الذي تغيرت فيه أساليب إنتاج الثروة والأهمية النسبية لعناصر الإنتاج، فقد ازدادت الأهمية النسبية للعنصر المعرفي في عمليات الإنتاج والإدارة والتسويق وغيرها بحيث صار هذا العنصر هو العنصر الحاكم في تحقيق القيمة المضافة(1) .. ترتبط التنمية المعاصرة بالخصائص الرئيسية للاقتصاد المعاصر من حيث انه اقتصاد يقوم على نتاج المعرفة، والشبكية والتي يقصد بها عمليات الربط والتشبيك سواء في مراحل الإنتاج أو التوزيع وغيرها ،والرمزية المتمثلة في تحويل أصول المشاريع إلى أهم وسندات تتداول في البورصات وأسواق المال، والسرعة وذلك باعتبار ان الوقت أو الزمن عنصر هام ومؤثر من عناصر الإنتاج، والتنافسية وما تتطلبه من التوصل إلى أساليب غير تقليدية لتحقيق الجودة وتخفيض تكاليف الإنتاج .

هذا فضلاً عن ازدياد الوزن النسبي لقطاع الخدمات الاقتصادية بمفهومه الواسع والذي يشمل النقل والمواصلات والشحن والتفريغ والتخزين وخدمات الموانئ والمطارات والتعبئة والتغليف ولصق العلامات التجارية والخدمات المصرفية والتأمينية في نطاق الاقتصاد المعاصر .

- ازدياد الأهمية النسبية للأبعاد البيئية والاجتماعية في سياق عمليات التنمية المعاصرة .

المطلب الثالث : انعكاس المفهوم المعاصر للتنمية على المفهوم المعاصر للامن: ان التنمية المعاصرة لها خصائص معينة تميزها عن عمليات وتجارب التنمية التي حدثت عبر المراحل التاريخية السابقة الأمر الذي كان له آثاره على مختلف جوانب الحياة في المجتمعات المعاصرة وأبرزها الجانب الأمني الذي أدى إلى تطور واضح في مفهوم الأمن المعار بحيث اتسع نطاق المفهوم ليشمل العديد من الأمور الجديدة بل يمكننا القول بان المكون الأمني قد ازدادت أهميته النسبية في كافة جوانب الحياة والأنشطة الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتؤكد هذا إحدى الدراسات فتذكر ان الدروس المستخلصة من التطورات التي شهدتها العالم خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة تتمثل في الآتي (2) :

(1) - البنك الدولي، الدولة في عالم متغير تقرير عن التنمية في العالم 1997 ، ترجمة ونشر مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1997 ، ص 119-141 .

(2) - علي عباس مراد ، مشكلات الامن القومي ، ابوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد 105 ، 2005 ص 11-12

- تأكيد الأهمية المطلقة للأمن وأولوياته التي لا تتنازع عليها في جدول العمل الإنساني في كل مكان وزمان .

- ازدياد عدد مصادر التهديد والمشكلات الأمنية وتغير نوعيتها.

- اتساع نطاق التهديدات الأمنية وازدياد درجة خطورتها.

- انعكاس سياسات العولمة وتأثيراتها على احتياجات الأمن وأهدافه وتهديداته ومشكلاته التي تعو لمت بدورها .

- إمكانية امتداد الردود الوقائية والانتقامية على التهديدات الأمنية ومصادرها إلى ما هو أبعد من المسؤولين الفعليين لتشمل كل المتهمين بإيوائهم أو مساعدتهم. وتخلص الدراسة إلى ان الوقائع د اثبتت أن الأمن يبقى أول الاحتياجات الإنسانية وأكثرها حيوية وضرورة ،وانه في ظل الأوضاع الراهنة فقد انعكست هذه الظروف على الأمن فزادت من تعقيده وتعدد أوجهه وتنوع أبعادها (1) .

المطلب الرابع : التنمية الاقتصادية

أولاً: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية

الواقع أن قضية التنمية الاقتصادية فرضت نفسها على الفكر العالمي اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني من جهة، وتزايد حركة المد الاشتراكي من جهة أخرى، ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القومي والتنمية الاقتصادية والتنمية

الاجتماعية والتنمية الحضرية، وتنمية المجتمع الريفي، ومشروعات التوطين... التي غير ذلك، تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام والفكر السوسيولوجي بوجه خاص، الأمر الذي دفع بالكثير من علماء الاجتماع والاقتصاد والانتربولوجيا الى محاولة تطوير بعض الأطر التصويرية أو التعريفات المحددة للتنمية الاقتصادية (2).

لقد نشأت فكرة التنمية، بصفة عامة، في الفكر الحديث من المقارنة بين خصائص الدول المتقدمة، والدول المتخلفة، وذلك عن طريق رصد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في بنيان البلاد المتقدمة، واعتبرت تلك الظواهر نموذجاً للتقدم، ثم صنفت الدول والمجتمعات في العالم

(1) - المرجع السابق ، ص 13 - ص 19

(2) - عادل مختار الهواري « سوسيولوجيا التخلف والتنمية في العالم التابع ». العدد 09، دراسات عربية، بيروت: دار الطليعة، جوان 1981، ص 26.

الى دول متقدمة أو متخلفة، وخففت كلمة متخلفة الى كلمة نامية، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية علما له أسسه النظرية ووسائله التنظيمية (1) .

كما ارتبط مفهوم التنمية بعلم الاقتصاد، حيث استخدم الدلالة على عملية إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المستمر في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجيات الأساسية والمتزايدة لأعضائه، بالصورة التي التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجيات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال (2) . ثم انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية ، أما في العلوم الاجتماعية فيعد مفهوم التنمية حديثا نسبيا مقارنة بعلم الاقتصاد.

وقد ظهر مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمطلحان اللذان استخدمتا للدلالة على حدوث التطور المشار اليه في المجتمع كانا التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع (3). بعد الحرب العالمية الثانية، كان لا بد من التخطيط لإعادة بنا ما هدمته هذه الحرب ، لذلك أصبحت كلمة التنمية الاقتصادية تلقى اهتمام دول العالم، كما طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث غداة الحرب العالمية الثانية ، فالاستقلال السياسي الذي حصلت عليه هذه الدول بعد السيطرة الاستعمارية والسياسية والاقتصادية، وبعد النهب الطويل والمنظم لثروات هذه الشعوب ، لم يكن سوى مرحلة من مراحل مهامها للتخلص من كل أشكال السيطرة والنهب والتبعية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي والنهوض بالبلاد عن طريق وضع وتنفيذ خطط تنموية تتناول مجمل جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي (4) .

(1)- محي الدين صابر. من قضايا التنمية في المجتمع العربي ط 02، بيروت المكتبة العصرية، 1987، ص141.

(2). دراوسي مسعود. سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاسها على الانتشار الصناعي بولاية البليدة للفترة (80-1994). رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1995-1996، ص 11.

(3) - دراوسي مسعود ، مرجع سابق ، ص 11

(4) - نبيل السمالوطي. علم إجتماع التنمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1996، ص 29.

وقد استهدفت هذه الدول الدول تحقيق مستويات معيشة أفضل لمواطنيها ، حيث قامت بتنفيذ من الإصلاحات الداخلية لدعم عمليات الإنمائها، وقد تزايد هذا الاتجاه بتزايد إدراك الشعوب في الدول التي نسميها أحيانا النامية وأحيانا المتخلفة ، بسو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها. ولتحقيق معدلات سريعة للتنمية بدأت هذه الدول تؤكد إصرارها على التخلص من هذه الأوضاع ، وعلى الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف او الفقر التي تدور في فلكها كي تصل إلى مستويات من المعيشة تقارب التي تسود البلدان المتقدمة في العالم (1).

فالاستقلال السياسي ليس غاية في حد ذاته وإنما هو بداية التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وعليه فقد أصبحت التنمية في اللغة السياسية والاجتماعية شعارا مرفوعا، وأملا مشروعا لا يختلف الناس على أنها السبيل الأوحدمواجهة تحديات العصر إجتماعيا وتكنولوجيا. إذن التنمية هي في الأساس، عملية تغيير في الإتجاه، الى جانب أنها تحريك للمعطيات الطبيعية ، وتحويلها لى مادة إقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التكنولوجية ، والتنمية بهذا التصور، عملية تغيير للواقع الإجتماعي، وتجاوز له في طريق التقدم، فهي تغيير حضاري، وتجديد لمقومات الحياة ، إبتدأ من القيم والعلاقات والمهارات واساليب الإنتاج. والمشكلة الحقيقية لعملية التنمية الإقتصادية تتمثل في طبيعة التغيير، وما تستدعيه من عمليتي الهدم والبناء، ولكل منهما متطلبات وعوائق. ولتحقيق التنمية الاقتصادية هناك متطلبات يجب مراعاتها من بينها:

- التخطيط و توفير البيانات والمعلومات اللازمة.
- الإنتاج بجوده و توفير التكنولوجيا الملائمة.
- توفير الموارد البشرية المتخصصة.
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- توفير الأمن والاستقرار اللازم.
- نشر الوعي التتموي بين المواطنين. ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تتطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية،بالإضافة الى هذه التغييرات تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل في الحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات ،

(1) - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اللثي. التنمية الإقتصادية: مفهومها- نظريا لها- سياساتها. الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2004، ص 15.

وزيادة معدل التحضر في المجتمع (1). وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، تعتمد على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغيير من واقع متخلف الى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائماً الى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة (2).

ثانياً: مراحل التنمية الاقتصادية

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع مراحل، ولكن قبل ذلك تجدر الإشارة الى انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع الدول ، وإنما توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت اليها بعض هذه الدول ، ولا بد من الإشارة كذلك الى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية، حيث يمكن أن يتخلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين، إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على أغلب الدول والتي تتعكس على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية:

1- المرحلة الاولى: تتميز بضرورة الشروع في إقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية، لذلك لا بد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الإطارات الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

2- المرحلة الثانية : تركز على زيادة رأس المال والاستثمار في إنشأ الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

3- المرحلة الثالثة : تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي ، وقد تجتمع معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج ، مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الاساسي للحصول على العملات الصعبة.

4- المرحلة الرابعة : تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الواردات على أسس تجارية.

(1)- محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 20-21.

(2)- عريقات حربي ، محمد موسى ، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي عمان : دار الفكر 1992 ، ص 07.

المطلب الخامس :أمن التنمية :المفهوم، والخصائص ، والأبعاد ، والمستويات

يربط فريق من الباحثين بين الأمن والتنمية (فاموس جوردن A Amos Gordon .) (ووليم تايلور Taylor. J William يذكران انه إذا كان الأمن القومي بمفهومه الضيق يعني الحماية المادية الخاصة بشعب الدولة وإقليمها من التهديدات الخارجية، فإن المفهوم الواسع للأمن القومي يشير إلى ما هو أكثر من ذلك لأنه يتضمن حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والمعنوية للدولة وقيمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة وبقائها (1) .

ويعرف هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الأمن القومي بأنه القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها وضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية بالعالم بشروط معقولة وحماية طبيعتها ومؤسساتها وسلطتها من التهديد الخارجي وضبط حدودها . (2)

ويربط جون سبانير بين تحقيق الأمن القومي للدولة وحماية النظام السياسي والاقتصادي للدولة وطريقة تسيير الحياة فيها (3) .

إلا أن أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هو روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي في ستينيات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الأسبق بعد ذلك إذ يرى في كتابه جوهر الأمن الصادر في سبعينيات القرن الماضي ان الأمن هو التنمية ،ولأهمية ما جاء في هذا الكتاب لهذه الدراسة فإننا سنتعرض لأهم ما جاء به في هذا الشأن (4).

فقد ذكر وكنمارا ان الأمن القومي لا يكمن فقط في القوة العسكرية بل وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل وفي الدول النامية وفي العالم أجمع، ويخلص إلى ان الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يوجد أمن فالأمن يتطلب حدًا أدنى من النظام والاستقرار وإذا لم توجد تنمية أو يتوفر الحد الأدنى منها فإنه من المستحيل تحقيق النظام والاستقرار والسبب في ذلك ان الطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية خاضعة للإحباط ، والتنمية وفقًا لمكنمارا تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومستوى معيشي مقبول مع ملاحظة ان ما هو مقبول في المراحل الأولى للتنمية قد لا يصبح مقبولاً أو معقولاً في المراحل التالية، ويرى انه كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وانه عندما ينظم الناس مواردهم الطبيعية والإنسانية ليوفروا لأنفسهم ما يحتاجونه وما

(1) - د. اسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة الطريق، بيروت 2006

(2) - كينشي اوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية ، بيروت : الدار العربية للعلوم 2006

(3) - د . ساعد ابو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2008 ، ص 286

(4) - روبرت وكنمارا ، جوهر الامن ، ترجمة يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 2008 ص 286

يتوقعونه من الحياة ، ويتعلمون أن يوفقوا في سلام بين المطالب المتنافسة في ظل الصالح القومي الأوسع فإنه عندئذ تقل الحاجة إلى اللجوء للعنف لتحقيق المطالب الملحة للعيش الكريم ومن ثم فهو يربط بين العنف والتخلف الاقتصادي ، فالفقر يؤدي إلى القلاقل وضمور الإمكانيات البشرية اللازمة للتنمية ، والفقر ليس مجرد عدم الثروة بل انه شبكة من الأحوال التي تؤدي إلى الضعف والتي تؤدي إلى الهبوط بمصالح الإنسان وآماله فيلجأ إلى العنف والتطرف ، والواقع ان مكنمارا وإن ركز في كتابه جوهر الأمن على الجوانب الاقتصادية للقوة باعتبارها المتغير الرئيسي للأمن إلا انه لم يغفل الجوانب الاجتماعية والسياسية ، فقد أشار إلى الأبعاد الاجتماعية للفقر والنتائج السياسية المترتبة عليها وانعكاساتها على الأمن ، كما انه وسع من نطاق التهديدات التي تواجه الأمن فهي لم تعد قاصرة على التهديدات الخارجية بل امتدت إلى التهديدات الداخلية (1) .

وفي هذا الإطار يذكر الدكتور علي الدين هلال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ان الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع (2) . ويربط الدكتور بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بين التنمية والأمن في عدة تقارير ودراسات أصدرها إبان توليه هذا المنصب إذ يصل إلى نتيجة مؤداها انه لا تنمية بغير أمن ولا أمن بغير تنمية وهو بهذا يطور ما توصل إليه مكنمارا من قبل من الأمن هو التنمية ، وبالتالي فالدكتور بطرس غالي يكشف بوضوح وعبر تحليل مفصل عن العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية (3) .

ومن خلال التحليل المتقدم نستطيع أن نقدم تعريفاً لأمن التنمية آخذين في الاعتبار ما يشهده العالم من متغيرات يقول "يقصد بأمن التنمية توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها وانطلاقها لتحقيق أهدافها وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات

(1) . د . محمد سعد ابو عامود، مرجع سابق، ص 289

(2) . د . علي الدين هلال، الامن القومي العربي، دراسة في الاصول ، مجلة شؤون عربية ، تونس، جامعة الدول العربية، العدد 35 ، يناير 1984 ، ص 7

(3) . د . بطرس بطرس غالي، تقرير الامين العام عن اعمال الامم المتحدة، سبتمبر 1993 ، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ومؤسسة الاهرام، عدد اكتوبر 1993

والمنظمات والأفراد العاملين في المجال التنموي. "إن هذا التعريف يشتمل على عدة عناصر أبرزها ما يلي:

- المتطلبات اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار .

- البيئة الجاذبة والحاضنة لعملية التنمية .

- الضمانات التي تكفل استمرار التنمية واستدامتها وتحقيقها لأهدافها .

- المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع .

- المستوى الجزئي المتعلق بأمن المنظمات والمؤسسات والأفراد العاملين في العملية التنموية .

- المستوى الداخلي والمستوى الخارجي .

فإذا ما نظرنا إلى المتطلبات اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار فإننا نجد ان أول هذه المتطلبات هي وجود جهاز أمني محترف قادر على السيطرة على مجريات الأمور، وتأمين الأرواح والممتلكات والحريات من أية محاولة للمساس بها أو تهديدها ، ولديه القدرة على توقيع الجزاء القانوني على كل من يخرج عن أحكام القانون والنظام العام .

من ناحية أخرى فإن أحد الشروط اللازمة لإيجاد البيئة الحاضنة والجاذبة لعملية التنمية هو الشرط

الأمني الذي يكفل الشعور بالأمان والاطمئنان اللازم لهذه البيئة، أما العنصر المتعلق بتوفير الضمانات التي تكفل استمرار التنمية واستدامتها وتحقيقها لأهدافها فإنه يدور حول القوانين والقواعد الإجرائية المنظمة لعمل التنمية وكفالة تطبيق هذه القوانين ونفاذها وتوقيع العقاب على كل من يحاول الخروج عليها وهنا أيضًا يكون لأجهزة الأمن دورها الهام والمحوري ،فهي الأجهزة المكلفة بتطبيق أحكام القانون وإنفاذه وتوقيع الجزاء على المخالفين أو من يحاول انتهاك هذه القوانين وذلك وفقًا لما يحدده القانون في هذا الشأن (1).

فأجهزة الأمن لابد وأن تكون ملتزمة بأحكام القانون المنظمة والموضحة لتوقيع الجزاء ،وهذه إحدى الضمانات الهامة بصفة عامة وبالنسبة لأمن التنمية على وجه الخصوص .

أما فيما يتعلق بمستويات أمن التنمية فهي تشمل المستوى الكلي العام المتعلق بأمن الدولة والمجتمع ، والمستوى الجزئي والنوعي المرتبط بأمن المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية هذا فضلاً عن أمن العاملين في هذه المؤسسات والمنظمات .

(1) . د . بطرس بطرس غالي، تقرير الامين العام عن اعمال الامم المتحدة،سبتمبر 1993، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد اكتوبر 1993

وهناك علاقة ارتباط واضحة وهامة بين المستويين في نطاق عملية التنمية ،فتأمين المنشآت الحيوية كمنشآت البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي، والطرق والجسور والكباري واتصالات وغيرها وإن كانت تدخل في نطاق المستوى الكلي للأمن إلا أنها هامة وضرورية بالنسبة لعملية التنمية التي تحتاج إلى مثل هذه البنية التحتية لانجاز مشاريعها .

كما ان تأمين المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية من شركات ومصانع وبنوك وغيرها له أهميته بالنسبة للمستوى الكلي للأمن لأنه يحمي ثروات المجتمع وممتلكاته ويؤكد القدرة الأمنية الفاعلة في نطاق الدولة .

أما المستوى الداخلي والخارجي للأمن التنموي فهما مترابطان إلى حد كبير في الواقع المعاصر نتيجة للمتغيرات العديدة التي يشهدها العالم ، فالأمن التنموي يسعى بطريق مباشر وغير مباشر إلى زيادة القدرة التنافسية للدولة في كافة المجالات، فالقدرة على تحقيق الأمن بالمفهوم المتقدم تؤدي إلى زيادة المزايا النسبية والتنافسية للدولة بصفة عامة وخاصة في المسائل المتعلقة بالتنمية ،كما انه يسهم في تحقيق التنمية الأمر الذي يسهم بدوره في حماية الأمن من الكثير من التهديدات الخارجية التقليدية والمستجدة ،وهكذا تتأكد طبيعة العلاقة الجدلية التي أشرنا إليها في سياق تحليلنا للعلاقة بين الأمن والتنمية .

وإذا ما انتقلنا إلى مستوى آخر من التحليل فإننا سنلاحظ ان أمن التنمية بالمفهوم الذي أشرنا إليه متعدد الأبعاد ، فهو لا يقتصر على الجوانب الأمنية فحسب بالرغم من أهميتها ، وإنما يشمل كذلك على أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتقنية لا يمكن تجاهلها في هذا العصر، الأمر الذي كانت له آثاره على طبيعة وخصائص الأمن التنموي وأهمها ما يلي:

إن نطاق عمل الأمن التنموي لا يقتصر على الداخل وإنما يمتد إلى النطاق الخارجي ، وان هناك علاقة ارتباط بين العمل على المستويين نتيجة لزيادة التفاعلات والأنشطة والمعاملات المتعلقة بالتنمية والعبارة لحدود الدول ،وهو الأمر الذي يتطلب بناء شبكة من الاتصالات الواسعة ليس بين الأجهزة الأمنية في الدول الأخرى فحسب ولكن مع بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجالات ذات صلة بعمليات التنمية خاصة في المجالات غير التقليدية للتهديدات الأمنية المعاصرة ،كاستيراد بعض السلع التي لا تتطابق والمواصفات المحددة أو التي يمكن ان تلحق الضرر بصحة الإنسان أو عمليات التلاعب التي يمكن أن تحدث من خلال المعاملات الخارجية بما

(1) . د . بطرس بطرس غالي، تقرير الامين العام عن اعمال الامم المتحدة،سبتمبر 1993، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد اكتوبر 1993

قد يؤدي إلى دخول مواد مشعة أو النفايات بأنواعها المختلفة ،ويدخل في هذا الإطار بعض الأنشطة التجارية والصناعية التي قد تتسبب في تلوث البيئة البحرية والبرية والجوية الأمر الذي يتعارض مع متطلبات عملية التنمية المعاصرة ،فعلى سبيل المثال توجد بعض منظمات المجتمع المدني العالمية التي تراقب وتتابع عمليات التخلص من النفايات بمختلف أنواعها والسلع الغذائية منتهية الصلاحية وتصدر تقارير بشأنها بشكل دوري ، بل ومنها ما يقوم بإخطار حكومات الدول التي يعقد بعض رجال أعمالها صفقات من هذا النوع ، ويدخل في هذا الإطار ضرورة امتداد شبكة الاتصالات الأمنية بكافة الجهات الخارجية ذات الصلة بمشاريع التنمية التي يجري تنفيذها بالداخل .

إن أهمية ما أشرنا إليه تتلخص في أنها توفر لأجهزة الأمن القدرة على المبادرة في التعامل مع القضايا الأمنية المتعلقة بعملية التنمية المعاصرة واتخاذ إجراءات وقائية بشأنها، ومن ثم تسهم في زيادة كفاءة وفعالية الأداء الأمني وترتقي به إلى المستوى الملائم للقيام بدوره المطلوب .

إن هناك قضايا وموضوعات جديدة تدخل في نطاق عمل أمن التنمية سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي ، كما ان هناك علاقة ارتباط بين العمل الأمني التنموي على المستويين ،فقدرة أجهزة الأمن على مكافحة غسل الأموال والجريمة الدولية المنظمة ومكافحة الفساد بشتى صوره وأشكاله ،يسهم في زيادة القدرة التنافسية للدولة ،بل ولا نغالي إذا ما أشرنا إلى بعض الجوانب الأكثر جزئية بطبيعتها كتأمين عمليات الشحن والتفريغ وتطبيق القواعد الأمنية على تعبئة وشحن الحاويات في الموانئ وفقاً للمواصفات العالمية الجديدة في هذا الشأن ،وتسهيل حركة المرور الداخلي، وضبط أوضاع السلامة والأمان في المنشآت المختلفة وغيرها من هذه الأمور لها مردودها على المستوى الكلي لعملية التنمية ،ومن ثم فإننا لا نغالي إذا ما ذكرنا أن الأمن التنموي يعد أحد المصادر غير التقليدية لزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني الأمر الذي ينعكس إيجاباً على عملية التنمية، كما انه احد العناصر الهامة في زيادة القدرة التنافسية للدولة سواء من خلال إسهامه في تخفيض بعض عناصر تكلفة الإنتاج وتكلفة التأمين مثلاً والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى الأمن والأمان ،وزيادة القدرة على الاستخدام الفعال للوقت في عمليات النقل وغيرها الأمر الذي يسهم بدوره في تخفيض التكلفة نظراً لما يوفره ذلك من وقود مهدر .إنه بحكم المتغيرات والأوضاع القائمة في عالم اليوم فإن أمن التنمية يتطلب سياسات واستراتيجيات وأساليب جديدة تتلاءم مع هذه المستجدات ، ويرتبط بهذا الحاجة إلى قدرات ومهارات معينة سواء على المستوى المؤسسي لأجهزة الأمن أو على مستوى

(1) . د . محمد سعد ابو عامود،مرجع سابق، ص 289

الأفراد العاملين في هذه الأجهزة ، فأمن التنمية المعاصر يقوم على ازدياد المكون الفكري والمعرفي اللازم للتعامل مع قضايا الأمن بصفة عامة والقضايا ذات الصلة بعملية التنمية على وجه الخصوص ، خاصة وان بعض هذه القضايا لها أبعادها الفنية والتقنية والعلمية المركبة والمعقدة ، والتي قد تحتاج إلى قدر كبير من الخلق والابتكار والمبادرة في العمل الأمني.

العلاقة بين الأمن والتنمية

وبعدما تطرقنا في المبحثين السابقين الى كل من الامن والتنمية نجد بان العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة متعددة الأبعاد والمستويات، وإذا ما حاولنا أن نؤصل تاريخياً لهذه العلاقة فإننا سنجد أصولها في مجال تأمين حركة القوافل التجارية البرية والبحرية على السواء، ومن هنا سنجد الجهود الأمنية في صورها الأولى في مواجهة العصابات التي كانت تهاجم القوافل التجارية عبر الطرق البرية وفي مواجهة القراصنة في البحار، واستناداً إلى الخبرة التاريخية في هذا الشأن فإن الدول التي استطاعت تأمين حركة تجارتها الداخلية والخارجية براً وبحراً هي الدول التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وأن تحافظ على أمنها وبقائها وذلك استناداً إلى معايير كل مرحلة تاريخية، إلا ان النقلة النوعية الحقيقية بشأن العلاقة بين الأمن والتنمية ارتبطت بالثورة الصناعية وظهور النظام الرأسمالي والدولة القومية، فهناك علاقة ارتباط واضحة بين تطور النظام الرأسمالي وتبلور نظام الدولة القومية ذات السيادة والسلطة المركزية والتي تتحمل بمسئولية الأمن الداخلي والدفاع عن إقليم الدول ضد أي اعتداء خارجي هذا فضلاً عن مسئوليتها في الفصل في المنازعات التي تحدث في داخل إقليمها و تطبيق القانون الملزم للكافة بشأنها والنظام الرأسمالي بحكم طبيعته وفلسفته وقوانينه الاقتصادية وأساليب إدارته وآلياته يتطلب دولة ذات سلطة قادرة على تأمين البيئة الداخلية للنظام وتوفير الحماية الخارجية لأنشطته ومؤسساته، من هنا نستطيع القول بان البروز الواضح للعلاقة بين الأمن والتنمية ارتبط تاريخياً بظهور الرأسمالية واتساع نطاقها على مستوى العالم ولكن محتوى و أبعاد هذه العلاقة ومستوياتها اختلفت من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى وتبعاً للتطورات التي مر بها النظام الرأسمالي ذاته (1) ، ذلك لأن هذا النظام مر بعدة مراحل أبرزها مرحلة الرأسمالية التجارية فمرحلة الرأسمالية الصناعية والرأسمالية الخدمية أي التي تركز على الخدمات الاقتصادية وصولاً إلى المرحلة المعاصرة والتي يمكن ان نطلق عليها مجازاً الرأسمالية الرقمية وذلك نظرًا لأنها تقوم على أساس انتاج المعرفة اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات وما يرتبط بها من برمجيات ووسائل رقمية من ناحية أخرى فإن مفهوم ومحتوى وأبعاد التنمية والأمن قد تغيرت عبر كل مرحلة من المراحل التاريخية السابق الإشارة إليها .

(1) - د. اسماعيل صابري عبد الله ، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة الطريق ، بيروت، العدد الرابع 1997

ومن خلال هذين المبحثين نخلص من هذا البحث إلى بلورة الدور الأمني متعدد الجوانب الذي تقوم به الأجهزة الأمنية وتسهم من خلاله في بناء المجتمع وتطوره لكون الأجهزة الأمنية جزءاً من مؤسسات المجتمع ويوكل لها مهمة تحقيق الاستقرار المطلوب لمواصلة البناء والتطور في الدولة . وأن بناء الأجهزة الأمنية والصرف المادي عليها ليس على حساب برامج التنمية الاقتصادية بل أن ما يصرف عليها هو جانب مهم من جوانب التنمية للوظائف التي تمارسها الأجهزة الأمنية في وقتٍ أصبحت معظم الدول تحكمها العقلانية وسيطرة القانون والاستفادة مما لدى الآخرين خاصةً مع تشابك مصالح الدول وفي ظل العولمة التي قضت على العزلة كاتجاه دولي كان يسود في بعض الدول في الماضي فأصبحت نشاطات الدولة (أي دولة) تحت المجهر العالمي يسهل من خلاله إظهار السلبيات والعيوب في أي بنية من بنى الدولة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ومن ثم تجدر الإشارة في ختام هذا البحث إلى أهمية الأجهزة الأمنية وضرورة الاهتمام بها وإظهار الجانب المشرق في نشاطها والبعد عن المجازفة وتضخيم الأخطاء التي لا يخلو منها أي جهاز أمني في العالم مع اختلاف نسبة الخطأ من بلد لآخر .

ويجب أن ندرك أن الأمن والاستقرار مطلب أولى لممارسة أي نشاط آخر في الدولة فإذا بدأنا تحليلنا من هذه المسلمة فسنعطي في الغالب الأجهزة الأمنية مكانتها الطبيعية ودورها في بناء الدولة وتطور المجتمع ولا نجد غضاضةً في الصرف عليها والعمل على تطويرها ورفع أداء العاملين فيها وبناء جدار الثقة بينهم وبين بقية أبناء المجتمع والبعد بها عن السلبيات التي تشكل عائقاً أمام الدور الرائد والمفترض للأجهزة الأمنية في الدولة والمجتمع .

الفصل الثالث :دراسة حالة

"دور المؤسسة العسكرية في تنمية الاقتصاد الوطني"

1 .المبحث الأول : انواع الامن

2 .المبحث الثاني : اهم مجالات مساهمة المؤسسة

العسكرية في التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث: دراسة حالة

"دور المؤسسة العسكرية في تنمية الاقتصاد الوطني"

إن الدور الذي اداه الجيش الوطني الشعبي طيلة فترة الثورة الشعبية (الحراك الشعبي) ومرافقته له بالحفاظ على الاستقرار الوطني وسلامة افراده وحسن تسير المرحلة الى غاية تعيين رئيس للجمهورية بطريقة شرعية كان السبب في تخصيص فصلا كاملا واعطائه جانبا مهما في هذا البحث كونه يعالج موضوعا حساسا وهاما ألا وهو الأمن، حيث يتسأل الباحثون على ضوءه هل الدولة تهتم أولا بتحقيق الأمن والقوة أم تحقيق الرخاء الاقتصادي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

وإذا كنا نواجه تحديات عصر جديد يشهد انطلاقة كبيرة في اساليب العلم والاتصال غير وجه العالم والغت الحدود والحواجز والمسافات، فلقد ترافق مع هذا التقدم الضخم عدد من التحديات الجديدة تهدد أمن البشرية ، تتمثل في زيادة سطوة الجريمة المنظمة والتعاون الوثيق بين الجماعات الإرهابية على المستوى الدولي وظهور اساليب جديدة من الجرائم مرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي، التي تعيق مسار التنمية الاقتصادية للدولة والذي يفرض على مؤسساتها ومن بينها المؤسسة العسكرية الى جانب الأجهزة الأمنية المختلفة ، أن تطور أدواتها واساليبها ومناهجها كي تتمكن من مواكبة التطور من خلال إستراتيجية جديدة تتضمن التطوير والتحديث المستمر لمرافق الأمن وأدواته ومناهجه، وتتضمن الأخذ باساليب التدريب المستمر الذي يواكب أحدث النظم كي يرقى سلوك أفرادها وقواعدها ومرافقها الى حدود هذه التحديات الجديدة .

وفيما يلي سنتطرق الى دراسة بعض أنواع الأمن، بعدها نحدد العلاقة بين الأمن والتنمية ، ثم سنوضح أهم المهام الأمنية التي تتولاها المؤسسة العسكرية في الدولة في شكل تنظيري نصل من خلاله الى ابراز الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة، مما يجعل الشخص غير المتخصص في المجال العسكري يدرك حقيقة تلك المهام وشموليتها وضرورتها في نفس الوقت لبناء الدولة وتطورها، وربطها بمختلف أوجه النشاط البشري داخل الدولة لكون الإنسان يصعب عليه أو يستحيل أحيانا أن يمارس نشاطه المعتاد إلا مع تحقق الأمن.

المبحث الاول : أنواع الأمن :

يحتل الأمن مكانا بارزا بين المهتمين والمسؤولين والمواطنين في المجتمع المعاصر، لاتصاله بالحياة اليومية بما يوفره من طمأنينة النفوس وسلامة التصرف والتعامل. لذا فإن موضوع هذا المطلب على درجة كبيرة من الأهمية، وعندما نتحدث عن دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع فإننا نتحدث أيضا عن مدى مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق مشاركتها في المشاريع التنموية، وكذلك دورها في الحفاظ ممتلكات الدولة. وقد يظن البعض ان الدول تحقق أمنها القومي عن طريق القوة العسكرية فقط بإستيراد الأسلحة والتكنولوجيا لاستخدامها في التصنيع الحربي، ولكن هذا ظن مبالغ فيه لأن الأمن القومي للدولة يتحقق عن طريق تنمية قدرتها الشاملة التي هي عبارة عن محصلة مجموع قواها في كافة المجالات (العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية...) (1).

كما أنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا في ظل تحقيق الأمن الذي لا يمكن تحقيقه إلا ببناء قاعدة وطيبة للتنمية ، هذه الأخيرة التي تعتبر عامل حساس للقضاء على العنف المركب (2). ويتسم الأمن بالتنوع والتعدد طبقا لطبيعته وحدوده ويمكن تقسيمه الى:

المطلب الأول : الأمن الفردي والأمن الجماعي:

ويقصد بالأمن الفردي تحقيق الطمأنينة السكنية للفرد ، باعتباره إنسانا، وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله، وبعبارة أخرى فإن الأمن الفردي يعني الحماية من أي عدوان أو ظلم يتهدهده (3).

أما الأمن الجماعي فيقصد به أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق الحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية ، المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية ، وفي صيانة نظمها وحماية مؤسساتها والحفاظ على مكتسباتها (4).

(1) - أمين هويدي، مرجع سابق، ص 09.

(2) - نفس المرجع، ص 103.

(3) - Charles-philippe David, Jean-Jacques Roche, Op.cit, p : 112.

(4) - Charles-philippe David, Op.cit, p : 117.

والحقيقة أن الأمن الفردي والأمن الجماعي متداخلان، فأمن الفرد هو أمن الجماعة والعكس صحيح، وما يفسد على الفرد أمنه يمكن أن يفسد أمن الجماعة، والعكس صحيح كذلك.

المطلب الثاني : الأمن الداخلي والأمن الخارجي :

يقصد بالأمن الداخلي تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل من المصلحة العامة والخاصة، وبذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والأمن الجماعي، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها أو تحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسياسية.

أما الأمن الخارجي فهو يعني تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شؤونها الخارجية، أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، ويقضي سلامة وصيانة مصالح الدولة، ومن تلك المصالح مصلحتها في الاستقلال وفي الوحدة وسلامة الأرض وسلامة قدراتها الدفاعية والاقتصادية وفي حماية مقومات وجودها وأسباب قوتها (1).

المطلب الثالث : الأمن الوطني والأمن الدولي :

الأمن الوطني هو أمن الوطني الصغير بما فيه ويشمل الأمن الفردي والأمن الجماعي والأمن الداخلي والخارجي . وقد عرفه "بترسون Peterson" بأنه "الإدراك الجمعي للاحساس بالأمن"⁽¹⁾ . كما أن الأمن الوطني يعني قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية، من التهديدات الخارجية من خلال القوة العسكرية .

أما الأمن الدولي فهو مفهوم حديث، ولم يأخذ هذا المفهوم في الظهور بوضوح إلا في السنوات الأخيرة، ولكنه مع ذلك أخذ في الانتشار، والمعروف أن مفهوم الأمن الدولي لم يأخذ في الظهور في العام الحديث سوى ابتداء من التجربة المحدودة والفاشلة لعصبة الأمم، ثم بإنشاء الأمم المتحدة التي تضمن ميثاقها نصوصاً مفصلة للأمن الدولي. وعليه لم يعد ممكناً اليوم فصل الأمن الوطني لأي مجتمع، أو الأمن الإقليمي لأي منطقة عن الأمن الدولي، الذي أصبح يشكل الإطار لذي يتحرك فيه كل من الأمن الوطني والأمن الإقليمي في عصر العولمة، حيث نجد أن الدول تشترك في الحدود والاقتصاد والفضاء والثقافة والتهديدات الأمنية. كذلك هناك وجود حل النزاعات بشكل دولي وهو ما

(1) - عصمت عدلي، مرجع سابق، ص 34-35.

يعني وجود إدراك دولي للمسؤولية الأمنية وخاصة في مجالات مثل الإرهاب الدولي المخدرات والجرائم المنظمة.

المطلب الرابع : الأمن الإقليمي والأمن القومي:

الأمن الإقليمي ويعنى بتحقيق الاستقرار والأمن لمجموعة الدول الواقعة في نطاق إقليمي محدد. أما الأمن القومي فهو أمن الأمة الكبيرة التي تمثل كيانا فكريا وثقافيا ودينيا وعرقيا واحداً، وهو يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية.

وعليه فعلى الرغم من تعدد جوانب مفهوم الأمن، واختلاف أركانه، إلا أن كل واحد منها مرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالآخر، وهذا يعني استنفار الطاقات المجتمعية متمثلة في الأفراد والجماعات والهيئات والمنظمات والجمعيات لتأمين الأرواح والأعراض والممتلكات عن طريق دعم ومساندة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية المختلفة لتحقيق الأمن والأمان للجميع، باعتبار أن مهمة ضبط المجتمع وتوفير الأمن ليست مهمة المؤسسة العسكرية أو الأجهزة الأمنية وحدها، وإنما هي مهمة المجتمع ككل.

من هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعاداً متعددة، نذكر منها(1):

- البعد السياسي والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

- البعد الاقتصادي الذي يرمي الى توفير المناخ المناسب لوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية، الى جانب جلب المستثمرين.

- البعد الاجتماعي والذي يهدف الى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

- البعد المعنوي او الايديولوجي، الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم .

(1)- عصمت عدلي، مرجع سابق، ص 33.

المطلب الخامس : العلاقة بين الامن وقضايا التنمية

ليس بجديد القول أن حياتنا لن تستقيم بدون الأمن والتنمية ولا تستقيم أحوالنا بدون الاستقرار الذي هو نتاج الأمن والتنمية، فتوفير الاستقرار يعني بالنسبة لدولة توفير شروط واستمرار نجاح الدولة العصرية. فالتنمية بفكرها، ومناهجها، وعوائدها هي ثروة الأمم ومن ثم فلا بد من التفكير في حمايتها بالأمن، ثم لا بد من التفكير في حمايتها للامن القومي ودعمها له وإسهامها في تقويته (1). ومما لا شك فيه أنه هناك ارتباط عضوي بين الأمن والتنمية، فالأمن يرتبط بكفاءة خطط وبرامج التنمية في إشباع حاجات الناس الاقتصادية والدينية والنفسية والاجتماعية، الى جانب تحقيق العدالة والمساواة والحرية لدى الشعوب ، وهذا بدوره هو أساس الشعور بالولاء والارتباط بالنظام والدفاع عنه، إذ يساهم انتشار الأمن مساهمة مباشرة في إيجاد استقرار اقتصادي واجتماعي وسيكولوجي، مما يوفر جوا من الثقة والثبات والاستمرارية أمام رجال الأعمال وأصحاب المشروعات والمستثمرين مما يدعم القاعدة التنموية في المجتمع (2).

فالتنمية والدفاع عن الوطن عمليتان مترابطتان، ف تحرير الأرض وحماية مكتسبات التنمية لا يمكن أن يكون إلا بتدعيم القوة الدفاعية التي تتطلب تطويرا للامكانيات الاقتصادية وتعبئة للمواد المادية والبشرية. كما أن نمو قدرات المجتمع في الدفاع عن موارده يعطيه الإمكانيات الأوسع في تحقيق المزيد من البناء (3). إن قضية الأمن الاولى الإنسان، وكيفية حمايته والمحافظة على حقوقه وحرياته وأمواله وممتلكاته ووقايته وتطهير المجتمع من العناصر المنحرفة ، وتهيئة بيئة أمنية تساعده على استغلال مواهبه وقدراته وطاقاته في العمل والإنتاج وتحقيق مصالحه ومصالحه المجتمع بأكمله. ولهذا نستطيع القول بوجود ارتباط جوهري بين قضايا الأمن وقضايا التنمية، فكلاهما محوره العنصر البشري والدور الذي يجب أن تؤديه كافة أجهزة الدولة في تنميته والنهوض به، بإعتبار الإنسان هو أعلى ما يمتلكه المجتمع من الثروات ، لأنه بدون العنصر البشري المؤهل والمدرّب والمتطور سيكون من الصعب الإستفادة من الثروات الطبيعية المملوكة للمجتمع في إشباع حاجات الأفراد وتحقيق أمنهم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية (4).

-
- (1)- محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 407.
 - (2)- عصمت عدلي، مرجع سابق، ص 167.
 - (3)- عادل مختار الهواري وآخرون، مرجع سابق، ص 111.
 - (4)- نفس المرجع، ص 124.

ولعل عملية بنا الدولة لا تستقيم بدون أرضية الأمن الفاعل، أي ذلك الأمن الذي بفضل مجهود التنمية يرتكز بالأساس على منع أسباب ومظاهر العنف، وقد ربط "روبرت مكنمارا" وهو وزير دفاع أميركي سابق ورئيس سابق للبنك الدولي، حيث يقول في كتابه (جوهر الأمن)

لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى من التنمية على المستوى الوطني»⁽¹⁾. وقياسا على ذلك لا يمكن تناول الأمن بنجاح دون توفير تصور مستقبلي عن التنمية أو بنا إستراتيجية إنمائية، وهو ما يتطلب انطلاقنا من تشخيص مصادر الإخفاق السابقة وعوائقها الحالية.

وبذلك فالأمن الذي يتجاهل قوى التغيير والتقدم أو يتجاهل آمال المجتمع لا يمكن أن يتحقق، وبالعكس فإن تقدم المجتمع هو أحسن ضمان ضد التهديدات الداخلية والداخلية. ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار، إذ يستشعر الإنسان منذ ولادته حاجته الى الاستقرار بصورة غريزية ولا تهدأ أحواله، إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان⁽²⁾.

ومن المقومات الأساسية لتحقيق الأمن، توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عن طريق الحقوق والحقوق الدستورية الشرعية للفرد عبر حكم عادل يراعي شؤون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمانينة، كما الاستقرار السياسي يتطلب دعائم أساسية تحقق الحقوق الأساسية لمواطنين لممارسة حقوقهم السياسية، في ظل أنظمة ومؤسسات مختصة قادرة على تأمين المجتمع وتتمثل في⁽³⁾:

- جهاز أمني قوي وفعال ومستعد للتدخل دوما لصيانة الأمن بوجه عام ولتأمين الوطن وحفظ كيانه، وعلى وجه الخصوص حماية الأفراد من المجرمين والمنحرفين والإرهابيين.

- جهاز قضائي عادل وحاسم، يضمن حقوق الجميع ويفصل في الأحكام بسرعة وحسم لقطع المفاصد وردع المعتدين والمخالفين حتى يكونوا عبرة لغيرهم.

تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات التربوية والأمنية والعسكرية لتوفير مقومات الأمن والأمان للفرد والجماعة .

كما يلعب الأمن الإقتصادي دورا كبيرا في تحقيق الأمن الإجتماعي، بحيث لا يكفي أن يتوافر نوع من التماسك والتعاطف داخل المجتمع وأن يتواجد استقرار سياسي ومؤسسات لضمان توافر الأمن،

(1)- روبرت مكنمارا. جوهر الأمن. ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970. ص 125.

(2) - أحمد صالح العمرات، مرجع سابق، ص 18.

(3) - نفس المرجع، ص 68.

بل لابد من توفر أمن اجتماعي واقتصادي يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين، يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج، ليؤمن اقتنا حاجات الإنسان الضرورية من مأكّل وملبس ومسكن مناسب، يضاف إليها توافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وإنسانية تجعله في مأمن من الفقر والجهل والمرض(1) .

وعليه فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن حقيقي، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية، هي أهم مرتكزات التنمية، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته. وإذا كان الأمن والاستقرار شرطين ضروريين لإستمرار وجود الجماعة البشرية، فإن التنمية شرط أساسي لدوام الأمن والاستقرار، كما أنه لا وجود للتنمية بدون أمن، ويختل التوازن والإنسجام الذي يجب أن يسود العلاقات والمصالح المتداخلة بين الأفراد أو المجموعات، وبالتالي يفقد المجتمع أحد أركانه الجوهرية ، وتعم الفوضى بشكل لا يسمح بتنظيم العلاقات الاجتماعية(2). وبالتالي هناك علاقة تكامل بين قضايا الأمن وقضايا التنمية، فالتنمية الشاملة تحتاج إلى إحداث تطوير وتحسن في جميع العناصر المادية والبشرية التي يتكون منها المجتمع، ويمثل العنصر البشري حجر الزاوية الذي لا يتصور أن تتم التنمية إلا بإجراء تغيير إيجابي فيه، لأنه يعتبر في حقيقة الأمر هدف ووسيلة التنمية. أما العناصر المادية، فإنها عبارة الوسائل العمليات والإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي عن طريقها يمكن مواجهة عقبات الطابع الاقتصادي التي عن طريقها يمكن مواجهة عقبات النمو للتخفيف منها بل والقضاء عليها (3). ومن خلال ما سبق نخلص أن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة وثيقة ومتشابكة، فكل منها يؤثر في الآخر ويرتبط به سببا ونتيجة، ويلعب الأمن دورا ما في ارساء دعائم التنمية، كما أن الاستقرار هو أحد النتائج الرئيسية لانتشار الأمن، ومن الصعب جدا على أي مجتمع أن يحتفظ بالأمن في ظل أزمات الفقر والبطالة وانخفاض أو تدني مستويات المعيشية.

(1) العربي ، العدد57، 1990، ص 152.

(2) - احمد صالح العمرات ، الامن والتنمية : منظومة الامن الشامل كبيئة خاصة للتنمية المستدامة في ظل العولمة ط 1 عمان 2000 ، ص75 .

(3) - امينن هويدي ، العسكرية والامن في الشرق الاوسط: تأثيرها على التنمية والديمقراطية ، القاهرة : دار الشروق 1991 ص 121

المبحث الثاني : اهم مجالات مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية

يتناول هذا المبحث تحليلا لبعد الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة العسكرية في علاقتها بقضايا التنمية الاقتصادية، مع العلم أن المهام التي تتناوب بالمؤسسة العسكرية تختلف من بلد لآخر ومن دولة الى دولة وفقا للنظم السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحكم الدول، وإن كانت هذه المهام التي تحدثنا عنها أقرب لما هو مطبق في دول العالم الثالث والدول العربية على وجه الخصوص.

فرض مسار التنمية وإعادة البناء الوطني في فترة الستينات إقامة مشاريع كبرى، وكان من الطبيعي أن تساهم المؤسسة العسكرية في هذا المسار بصفتها القوة الوحيدة في المنظمة آنذاك، حيث خولت لها المادة الثامنة من دستور 1963 صلاحيات اجتماعية وسياسية واقتصادية، واعتبرت الجيش، وطني وشعبي، في خدمة الشعب، يضمن الدفاع عن الإقليم والجمهورية ويشارك في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية (1). أما دستور 1976 فأسند الى الجيش الوطني الشعبي مهام نصت عليهما المادتان (82-83)، حيث نصت لمادة 82 مايلي: "تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية ومياهاها الإقليمية وجوفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها". أما المادة 83 فنصت على أن "الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني ودعمه" (2). إن للمؤسسة العسكرية وظائف متعددة في المجتمع، منها وظائف أمنية ووظائف اقتصادية واجتماعية، وتبقى الواجبات الأمنية التقليدية هي القائمة كونها يحددها الدستور. ولهذا، فإن أهم الواجبات الوظيفية هي تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع، كما أدخلت المؤسسة العسكرية بعض المساعدات غير الساحة التقليدية التي تؤدي فيها واجباتها، لذلك رأت أن تخرج عن نطاقها التقليدي وتساهم في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي دور المؤسسة العسكرية فعال في الحد من آثار تلك الكوارث من خلال عمليات إنقاذ الضحايا، وتدعيم الإحساس بالأمان بصفة خاصة والأمن الاجتماعي بصفة عامة. هذا التدريب الذي كان له أثر كبير في تخفيف معاناة المتضررين.

(1) - بوكرا إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية ، ج 1 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 ، ص47.

(2) - نفس المرجع ، ص 100.

وبالرغم من ذلك لا تتوقف المؤسسة العسكرية عند هذا الحد وإنما نجدها تساهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في إطار التنمية الاقتصادية. وعليه، إذا اعتبرنا أن المؤسسة العسكرية يمكن أن تساهم في عملية التنمية كالمؤسسات الاقتصادية الأخرى، فإنه لا بد من الحديث عن الحاجات التي تلبها هذه المؤسسة، وتبرر الدور الاقتصادي لهذه المؤسسة والمصاريف التي تنفق في تسييرها.

المطلب الاول : التشغيل والتدريب والتعليم الفني :

اولا : التشغيل : يعتبر التشغيل من القضايا والأساسيات الجوهرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم . وعليه أصبح موضوع التشغيل يحتل موقع الصدارة ضمن انشغالات المخططين والاقتصاديين، كما شغل هذا الموضوع رجال السياسة والاجتماع والاقتصاد بكل توجهاتهم، لأنه يتم عبره استغلال قدرات الإنسان وطاقاته المادية والمعنوية والفكرية في خدمة الاقتصاد الوطني

ويقصد بالتشغيل توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلي أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة . فالتنمية الاقتصادية تبدأ بتنشيط عوامل الإنتاج، والقوى العاملة هي العنصر الرئيسي في هذا النشاط، وعليه فتشغيل الأفراد يحتل الدور الأول بين عناصر القوى المنتجة، لأنه من خلال عملهم يصنعون الخيرات المادية اللازمة للمجتمع⁽¹⁾. ويعتبر العمل حاجة إجتماعية ضرورية في حياة أي فرد في المجتمع، وهذا نظرا لما يمكن لهذا النشاط الاجتماعي أن يحققه من أبعاد متنوعة تتمثل في (2):

1- البعد النفسي: أي الإنعكاسات الإيجابية على نفسية الفرد الذي يقوم بالنشاط الاقتصادي، وقد تتلخص هذه الإنعكاسات في تحرر هذا الأخير من العوائق الذاتية التي تشكل له مصدر القلق والإضطراب والانحراف.

2 - البعد الأخلاقي: قد ينظر للتشغيل نظرة معنوية من شأنها أن تجعله قيمة أخلاقية تحفظ كرامة الفرد، وتكسبه مكانة إجتماعية في وسط محيطه وإحترام الناس له، وهي بهذه الإنعكاسات تؤثر تأثيرا عميقا في نفسية الفرد وتسمو به وترقيه في سلم الحياة والوجود، ذلك لأن حب العمل يدل على طوق الإنسان على حريته وإستقلاله المادية والمعنوية، بالإضافة الى شعوره بالمسؤولية

(1)- علي عبد الرزاق جليبي. علم السكان. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 101.

(2)- عبد الحميد محمود سعد. دراسات في علم الاجتماع الثقافي. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1980، ص 51-52.

إتجاه نفسه. وهكذا يتبين بأن العمل كـنشاط إجتماعي أصبح المحدد لمكانة الفرد في المجتمع .

3- البعد الإجتماعي: يعتبر الشغل أو العمل أكثر من نشاط فردي بل هو نشاط اجتماعي يتطلب التعاون الاجتماعي في ظل نظام معين تتوفر فيه المعارف والخبرات من أجل التبادل التكاملي لإشباع الحاجات الضرورية.

4- البعد الإقتصادي: إن إستثمار الإنسان كفرد منتج في النشاط الإقتصادي وتحت نظام التشغيل والعمل يستلزم مكافأة مادية تؤخذ في شكل أجر، وهذه بالضرورة تمنحه فرصة الدخول في عالم الإستهلاك من أجل كسب الثروة.

وعليه فإن المؤسسة العسكرية تعتبر من بين أكبر مؤسسات الدولة استقطابا لليد العاملة، إذ نجد مثلا أن القاعدة المركزية للامداد بالبليدة تشغل قرابة 2000 عامل أغلبهم من المدنيين، كما يشغل بمصنع الأسلحة الخفيفة بخنشة قرابة 700 عامل، بالإضافة الى 1573 عامل بمصنع الذخيرة بسريانة، وتعتبر هذه المصانع من بين العديد منها المنتشرة عبر التراب الوطني والتي لها دور كبير في امتصاص اليد العاملة والحد من مشكلة البطالة خاصة في المناطق النائية باعتبار أن بعض من هذه المصانع يتواجد في المناطق البعيدة عن المدن(1).

وعليه يمكننا أن نذكر أهمية التشغيل في النقاط التالية:

- تؤدي حالة التوظيف الى تامين الفرد من الفقر والجوع ومنه توطيد دعائم المجتمع والاستقرار وتحقيق الرفاهية.

- تؤدي حالة التوظيف الى اشعار الفرد بأهميته في المجتمع، فشعور الفرد أنه شخص نافع في المجتمع أهم من مجرد حصوله على المال الذي يكفيه لشراء حاجاته الضرورية .

- تؤدي حالة التشغيل الى تنافس أرباب العمل في الحصول على العمال اللازمين وذلك بتقديم لهم احسن الشروط الضرورية للعمل والأجر.

- حالة التشغيل تؤدي الى ازالة الفوارق العنصرية وتحقيق المساواة بين الأفراد لأن جميعهم معني بالتوظيف وفرص العمل متوفرة للجميع.

- كما تؤدي حالة التشغيل التام الى اظهار المواهب الكامنة في الأفراد، ولا شك أن هذا يساعد على استغلال طاقات الأشخاص المبتكرين والمبدعين في شتى المجالات.

(1)- علي عبد الرزاق جليبي. علم السكان.مرجع سابق ، 1987، ص 120 .

ثانيا: التعليم والتدريب الفني:

يحظى التعليم إهتماما بالغا بكل فروعها، سواء تعلق الأمر بالبحوث أو التجارب أو الدراسات أو التكوين، وتخصص لها نسبة عالية من ميزانيتها وتبحث عن أكفأ العلماء والمختصين. ويبقى ميدان التكوين يستحوذ أهمية خاصة، لأن الإستثمار فيه معناه ضمان مستقبل واعد للامة. والتكوين العقلاني المنظم الذي يتماشى والأهداف المسطرة لاية دولة، هو السبيل الوحيد والأنجع لخلق كفاءات وإطارات مستقبلية قادرة على رفع التحدي وربح الرهان⁽¹⁾. ولما كان العنصر البشري يعد ثروة الجزائر الاولى ودعامة أساسية لإنجاز الخطط التنموية فان الجيش الشعبي الوطني انخرط بما لديه من إمكانات ووظف كفاءاته مساهمة منه في تأهيل الموارد البشرية من خلال مشاركة المؤسسة العسكرية في مجال التكوين المهني وتأهيل الشباب. وتتوفر لدى المؤسسة العسكرية العديد من المراكز والمدارس والمنشآت التكوينية في اختصاصات متنوعة.

1- التعليم : التعليم هو نظام شامل ومتكامل تتفاعل أجزائه مع بعضها وتتكامل في وحدة تامة، ويعد وسيلة لإعداد الأفراد وتوجيههم نحو الانخراط للاسهام في بنا مجتمع جديد وتعويد نفوسهم على السلوك الذي يتفق مع مطالب المجتمع ومقتضياته. فالتعليم يساعد على اكتشاف وتنمية قدرات الأفراد ومواهبهم ويهيئ لهم سبل التفكير العلمي في مختلف المسائل والقضايا، ومن ثمة يزيد قدراتهم على الخلق والإبداع، هذا فضلا عن كونه يحفز الأفراد على تحقيق التطور والتقدم يجعلهم اكثر استعدادا لتقبل التغيرات الجديدة⁽²⁾.

من هنا ادركت الدول النامية أهمية التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك أصبحت تتميتها التي يلعب فيها التعليم دورا بارزا موجهة نحو التنمية الوطنية المرتكزة على الإنسان. ولهذا تتيح المؤسسة العسكرية عن طريق الخدمة الوطنية للشباب الذي لا يتمتع بمستوى معين من التعليم والتكوين، اكتساب مهارة وتعلم مهنة خلال خدمته ليخرج بعدها الى الحياة العملية متكونا تسهل عليه الاندماج في الحياة الاجتماعية، هذا بالإضافة الى مدارسها المتعددة وفي العديد

(1)- مؤسسة المنششورات العسكرية. « التكوين المهني : مجال وفرص ». العدد 546، الجيش، الجزائر، جانفي 2009، ص

(2). كول فيرنر. إطار نظري لتحديد وتصنيف العمليات في تعليم الكبار. ترجمة محمد اسماعيل اعيل يوسف، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968، ص 10.

من الاختصاصات. فللمؤسسة العسكرية القدرة على تعليم لجنود والطلبة ومحو الأمية، وأنها تنظر الى التعليم فيها كمهمة جوهرية للقائد العسكري، فكل جندي يكون متعلما بعد أن يحصل على أساسيات تخصصه (1).

لقد كانت الأمية غداة الاستقلال منتشرة بشكل كبير نتيجة الاستعمار ومخلفاته، وبالتالي عمدت الدولة الى فتح أبواب المدارس لكل الجزائريين لكن في ظروف صعبة، أهمها نقص المؤطرين والمدرسين ، لذلك قامت المؤسسة العسكرية عن طريق باب الخدمة الوطنية بتوزيعهم على كل المؤسسات، الابتدائية والمتوسط والثانوي. ولقد جات المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس بالروبية من أجل بلوغ هذا الهدف الإستراتيجي الهام حيث وفرت لها الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لبلوغ هذا الهدف. وقد نشأت هذه المدرسة تحت الوصاية البيداغوجية المزدوجة لوزارتي الدفاع الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي، حيث تم انشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 119/98 المؤرخ في 21 ذو الحجة الموافق لـ 18 أفريل 1998. كما تضطلع المدرسة بمهمة أساسية وهي إعداد الطلبة وتحضيرهم تحضيراً علمياً ممتازاً يسمح لهم القيام بدراسات مهندس سواء في المدارس الوطنية الكبرى للمهندسين (مدنية أو عسكرية) أو المشاركة في مسابقة الدخول الى المدارس الأجنبية (2)

إن هذه المدرسة المتمثلة في ازدواجية الوصاية البيداغوجية بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وكذا مهمة المدرسة المتمثلة في تكوين عالي المستوى ، جعلت من الضرورة اختيار أكفأ الأساتذة والمؤطرين المدانين لاداء هذه المهمة، علما أن الأساتذة بالمدرسة هم منتدبين لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، أما الإطارات العسكرية التي تسهر على تنظيم وانضباط الطلبة وكذلك تلقينهم المعارف العسكرية فهي من أحسن الإطارات التي تتمتع بالتكوين العسكري العالي والمعارف العسكرية سواء نظرية كانت أو ميدانية. وعليه فبعد ثلاث سنوات من التكوين يصبح الطلبة أمام خيارات عديدة ومتنوعة، فمنهم من يختار الحياة العسكرية أو المدنية. فأما الطلبة الذين يختارون الحياة العسكرية فإنهم يلتحقون مباشرة بالمدرسة العسكرية المتعددة

(1)- عبد القادر يوسف. « حول النظرية العربية في التربية ». المستقبل العربي، العدد 36، بيروت، فيفري 1982، ص 67.

(2)- عبد الفتاح عفيفي. بحوث في علم الاجتماع المعاصر. مصر: دار الفكر العربي، 1996، ص 56.

(3)- مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. « المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس ». الجيش، الجزائر، جانفي 2001، ص

التقنيات ببرج البحري، أما الطلبة الذين يختارون الحياة المدنية فبإمكانهم الالتحاق بأحدى الجامعات الجزائرية (1).

وعليه فإن التعليم والتكوين يعتبران حجر الزاوية في كل استثمار مادي، وبذلك يصبح التعليم عنصرا فعالا للوصول الى مستوى عال من الإنتاج والتنمية الاقتصادية، وهو الوسيلة لتقدم اقتصادي سليم. وبالتالي فإن إقامة القاعدة التعليمية القادرة على نشر المعرفة والتثقيف بين شباب المجتمع هو السبيل الرئيسي في تنمية كافة القطاعات، ذلك ان التنمية في المجتمع المعاصر تعتمد على الكوادر العلمية والإدارية والفنية الشابة على مستوى التخصص ومن خلال التدريب الملائم والمناسب لبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2).

2 - التدريب الفني والتكوين:

إن أهم ما يشغل الشعوب النامية هو تحقيق ما تتطلع إليه من تنمية اقتصادية واجتماعية لتساير الدول المتقدمة في مستوياتها المعيشية ، وتحقق حياة كريمة لمواطنيها، وتضع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من بين اولوياتها والدول النامية (3) . ما تزال تواجه في قيامها بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشكلة حادة تتركز أساسا في ذلك النقص الواضح في القدرات والكيفيات المختلفة، وخاصة المهنية والفنية والإدارية التي تلزم لتنفيذ برامج التنمية الشاملة. والتدريب هو عملية تعديل إيجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية، وهدفه اكتساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الإنسان وتحصيل المعلومات التي تنقصه أجل رفع مستوى كفايته في الأداء وزيادة إنتاجه، بحيث تتحقق فيه الشروط المطلوبة لإتقان العمل وظهور فاعليته مع السرعة والاقتصاد في التكلفة، وفي الجهود المبذولة، وفي الوقت المستغرق (4). و المؤسسة العسكرية تصلح كمجال للتدريب للحصول على المهارات الإدارية والفنية، إذ لها مراكز ومدارس ومنشآت تدريب عديدة ومتنوعة. وهو عبارة عن مدرسة شاملة تجمع مختلف أصناف التكوين. وتوضح خبرات الحرب العالمية الثانية أن العمليات العسكرية كانت تحتاج الى تدريب فني استلزم الاستعانة بأعداد ضخمة من الأفراد وقد حصل فعلا حوالي نصف مليون

(1) مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه، مرجع سابق، ص 14-

(2) - محمد علي محمد. الشباب العربي والتغير الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية، 1985، ص 128.

(3) - محمد جمال برعي. التدريب والتنمية. ط 01، القاهرة: عالم الكتب، 1973، ص 10.

(4) - محمد جمال برعي، مرجع سابق، ص 35-36.

إفريقي في بعض الدول الإفريقية على تدريب خلال الحرب العالمية الثانية احتوى على بعض المهارات الفنية البسيطة كصيانة السيارات والرعاية الطبية...الخ

كما تمتلك المؤسسة العسكرية معاهد للتكوين في مختلف التخصصات وبها أقسام ومخابر وكذلك ورشات صغيرة، حيث تقوم بتكوين عمالها أو متربصين من مختلف الشركات الأخرى. وخير دليل على ذلك القاعدة المركزية للامداد التي تقوم باستقبال المتربصين من مختلف المعاهد ومراكز التكوين وحتى الجامعات من أجل تكوينهم في مجال الميكانيك وفي نفس الوقت تخصص لهم منح دراسية، كما تفتح أبواب التشغيل للمتفوقين بعد نهاية التربص.

المطلب الثاني : الصحة

العناية بالصحة العامة تقتضيها اعتبارات إنسانية واجتماعية واقتصادية تؤثر في بعضها البعض، فانخفاض المستوى العام للصحة وانتشار الأمراض الوبائية التي تصحبها نسبة مرتفعة من الوفيات، تتسبب في إنفاق كبير على تربية وإعانة كثير من الأفراد الذين تقضى عليهم الأمراض والأوبئة، قبل وصولهم إلى سن تسمح لهم بأن يسهموا في دخل الجماعة. وبذلك يعتبر المستوى الصحي المنخفض عاملا من العوامل الرئيسية لانخفاض الناتج القومي بالنسبة للفرد، ولانخفاض الكفاءة الإقتصادية (1).

والمعروف أن الوصول الى مستوى صحي عال يتطلب أحوالا اجتماعية معينة، فهو يتطلب معرفة المسؤولين عن الصحة بالمبادئ العلمية، ويتطلب قدرا من التعليم فيما يتعلق بالسكان، ويحتاج الى إدارة مدربة متعلمة يعتمد عليها للقيام بسياسة رفع مستوى الصحة العامة (2) . حيث تعتبر بعض المنشآت الصحية أقطابا متميزة في مجالات اختصاصها وفي الدور الحيوي الذي تضطلع به في البحث العلمي وفي تحقيق أقصى ما يمكن من الاكتفاء الذاتي في الميدان الصحي، وذلك بتوفير الخدمات العلاجية والمواد التي كانت في ما مضى تكلف الدولة مصاريف كبيرة من العملة الصعبة (3).

(1)-محمد السريتي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 413.
(2)-خليل حسن خليل. محاضرات في التنمية الاقتصادية. مصر: معهد الدراسات العربية العالية، 1963، ص 46.
(3)- وزارة الدفاع الوطني. الجيش في خدمة المشروع الحضاري. تونس: دار أليف للنشر، 2002، ص 21-23.

ولهذا تمثل الصحة العسكرية ركنا أساسيا في التغطية الصحية التي تشمل العديد من مناطق التراب الوطني، فهي تدعم بكفاءة واقتدار المجهود الوطني في هذا المجال، بتوظيف كفاءتها وقدراتها الصحية من أفراد وبنية تحتية وتجهيزات وتقنيات متقدمة وخدمات مختلفة لصالح المواطنين أينما كانوا. فالمنشآت الصحي العسكرية من مستشفيات ومصحات ومراكز مختصة كانت مفتوحة أساسا للمحافظة على جاهزية القوات المسلحة صحيا، إلا أن خدماتها توسعت لتشمل فئات عديدة من المواطنين في إطار الانسجام مع المنظومة الصحية الوطنية، حيث تستقبل المرضى من مختلف مستشفيات الوطن خاصة بالنسبة للأمراض التي تتطلب أجهزة متطورة.

ففي العاصمة مثلا، تم ناء المستشفى المركزي للجيش (عين النعجة) وهو مؤسسة صحية من بين العديد من المستشفيات العسكرية الموزعة عبر التراب الوطني، ما فنتت تحاول منذ إنشائها الى مواكبة التطورات في مختلف التخصصات بفضل الإمكانيات التي سخرتها لها المؤسسة العسكرية بتوفير الوسائل التقنية الحديثة وتكوين وتأهيل الإطارات بصفة مستمرة، علما أن بعض الاطباء المختصين يتلقون تربصا بأكبر المستشفيات الخاصة بالخارج ، كما أن المستشفى من شأنه التقليل من التكاليف الباهظة لبعض العمليات بالخارج ، وكذلك استقبال المرضى من مختلف المستشفيات الوطنية ، والذي يعد تأكيدا قويا وملموسا عن المؤهلات التي تكتسبها الإطارات الجزائرية العسكرية وتجسيدها فعليا لإرادة المؤسسة العسكرية الرامية الى تطوير وتحديث مختلف مؤسساتها لبلوغ مصاف الجيوش الحديثة (1).

كما بذلت المؤسسة العسكرية بالمشاركة مع وزارة الصحة مجهودات معتبرة لمحاربة الأمراض الوبائية والتي واجهتها بعض مناطق الوطن خاصة في المناطق النائية والجنوب ، وذلك بسبب نقص الاطباء والمرضين والصيدلي، وبالتالي ترسل وحدات من الجيش الوطني الشعبي التابعة لمديرية الصحة العسكرية عن طريق المستشفيات العسكرية المتنقلة في مد يد المساعدة الى السكان. بالإضافة الى ذلك فإن المستشفيات العسكرية تقوم بتعويض المستشفيات المدنية في حالة تضررها من الكوارث الطبيعية وفي الأعمال الإنسانية بإرسال فرق مختصة في الإسعافات الاولية واجلاء المصابين وإيوائهم. كما أن الفحص الطبي الشامل المجاني الذي يتمتع به الشباب الذين يتقدمون الى مكاتب التجنيد، بغض النظر الى تجنيدهم أو إعفائهم يعد مساهمة كبيرة في الرعاية الصحية للمواطنين

(1) مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. «المستشفى المركزي للجيش: انطلاقة جديدة في جراحة القلب». الجيش، العدد 464، مارس، 2002، ص 05.

إذ يمكن من الكشف عن الأمراض الى جانب المساهمة في وضع الخارطة الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة العمومية.

وعليه نرى أن للمؤسسة العسكرية دور كبير في مجال الرعاية الصحية اذ تتولى مصالح المؤسسة تقديم خدمات مختلفة يعم نفعها فئات كبيرة من المجتمع الجزائري، وذلك من خلال التدخلات المباشرة مثل الكشف عن الامراض وعلاجها وحملات التلقيح أو غير مباشرة مثل محاصرة بعض الآفات الصحية والقضاء على الحشرات وتدعيم البحث العلمي في مختلف الاختصاصات.

المطلب الثالث : البناء والمواصلات

يمكن للمؤسسة العسكرية أن تساهم في الأعمال التحديثية العامة كتعبيد الطرق والمشاريع الهندسية. فقد قامت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال وعن طريق شباب الخدمة الوطنية بتنفيذ سياسة وطنية للبناء والسكن، وشكلت أحد العوامل الاقتصادية والاجتماعية الهامة في تنمية القطاع، ولقد اتجهت نشاطاتها بصورة رئيسية نحو إنجاز مشاريع البناء في المناطق المعزولة والريفية، ومن أجل للوصول الى الأهداف المرجوة بفعالية قصوى، كان عليها أن تنشأ وحدات مختصة في البناء والهندسة المدنية تستجيب لغاية مزدوجة هي:

ترقية الشباب الجزائري مهنيا.

اعطاء مردود إقتصادي لعملية البناء عن طريق الإستعمال الأقصى للطاقات وإنجاز المشاريع في ظروف حسنة من حيث التكاليف والأجال.

وقد تجسدت مساهمة المؤسسة العسكرية في مجال البناء والسكن من خلال بناء القرى الاشتراكية في الأرياف، إضافة الى مجموعات من المساكن في نواحي عديدة من التراب الوطني، من بينها: رياض الفتح , المسرح المفتوح، دور الشباب، العيادات المتخصصة.

ولقد أعتبر مشروع إنجاز هياكل المواصلات إحدى المتطلبات الاولية للسياسة الوطنية المتعلقة بفك العزلة عن المناطق غير المدمجة. وفي إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت المؤسسة العسكرية بإنجازات عديدة في ميدان هياكل المواصلات البرية والسكك الحديدية والمطارات. كما أن شساعة التراب الوطني وقدم شبكة الطرق شكلت عائقا كبيرا في مسار التنمية، ولهذا حملت المؤسسة العسكرية على عاتقها حل هذه المشاكل، ويعتبر الطريق الصحراوي من المشاريع الكبرى التي أنجزتها المؤسسة العسكرية وذلك لأنه يعد استثمارا حقيقيا ومهما في نفس الوقت.

الى جانب الإنجازات السابقة التي قامت بها المؤسسة العسكرية خط السكك الحديدية الرابط بين عين التوتة ، وجزء من خط الهضاب الرابط بين "تبسة" و"مغنية" والموازي لخط الشمال والذي بفضل تم فك العزلة وأعطى نفسا جديدا للبطانة والتجارة وحل مشكلة النقل، إذ تعتبر السكة الحديدية شريان الصناعة الحديثة، وقد تولى إنجاز هذا المشروع شباب الخدمة الوطنية، والذي إنطلقت الأشغال به سنة 1982 وفي البداية تم إنجاز 21 كلم، بينما تمت تهيئة 53 كلم بين مدينتي بريكة وعين التوتة. ونشير هنا إلى أن هذا المشروع عرف تأخرا كبيرا بسبب صعوبة الأرض التي تتكون أغلبها من الصخور الصلبة، هذا بالإضافة إلى المرتفعات والمنحدرات التي يجب تمهيدها وتسويتها لمد خطوط السكة الحديدية (1).

ومما لا شك فيه أن للمواصلات ابعاد اقتصادية، إذ أن شق طريق معناه سهولة الاتصال والنقل والتموين، ومن ثم تطوير المناطق النائية بسهولة، كما أنه من الناحية الاجتماعية تبرز أهميته في سرعة التواصل بين أفراد المجتمع ونقل خدمات الدولة الى المواطنين، كالتعليم ، الصحة ، والرعاية الاجتماعية(2).

المطلب الرابع : الصناعة والزراعة

أولاً : الصناعة :

عزمت المؤسسة العسكرية في الجزائر سنة 1980 على ضمان استقلاليتها واعتمادها على نفسها في التصنيع العسكري لضمان الكفاءة والاكتفاء الذاتي للجيش الجزائري بمختلف فروعها، بعد فرض الدول الغربية حظرا لبيع أسلحتها للجزائر لمكافحة الارهاب سنوات التسعينات . هذه الاستراتيجية سمحت للجزائر بتبني قاعدة صناعية عسكرية واجهت بها مخاطر الارهاب والأزمات الأمنية والمالية التي تعرضت لها البلاد على مر السنوات.

الصناعة العسكرية قبل 2000 كانت شبه متواضعة وغير منافسة للأسلحة الأجنبية، المتشكلة أساسا من المعدات الخفيفة بموجب ترخيص من الشركات العسكرية الروسية والصينية ذات الأولوية للجيش

(1) - المديرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي ، الجيش ، الجزائر، جوان 1990 ص 4-5

(2) - محمد السويدي، مرجع سابق ص 62

الشعبي الجزائري. وعلى رغم من عدم وجود وحدات تصنيع للقوات البرية والبحرية والجوية، فضلا عن وحدات الصيانة، عمل الجيش الوطني الشعبي على ترقية الأسلحة والمعدات التي تم اقتناؤها وبناء سفن صغيرة خاصة به.

أ - الصناعة المحلية :

- تصنع مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة منذ عام 1990 تحت الترخيص أغلب الأسلحة الروسية مثل المسدسات CARCAL والرشاشات أشهرها الكلاشينكوف AK-47 و AK-15 و AKM و قناصة من نوع Dragunov و M-24 و رشاشات ثقيلة من نوع RPD و PKM و RPK و M2-gun و PKT و MGD دوشكا و بالإضافة إلى قاذفات آر بي جي RPG و-RPG 29 و RPG-32 و SPG-9 و مضادات الطائرات المحمولة على الكتف من نوع إيغلا وإستيرلا-2 و ZU-23-2 بالإضافة إلى ذخيرة كل نوع و جميع أنواع القذائف و صواريخ كورنيت المضادة للدروع تحت إسم برق و صواريخ سكيف الأوكراني المضاد للدروع و صواريخ كونكروس و مدافع من نوع D-30 المقطورة و مدافع 2S1 Gvozdika و راجمات BM-12 .

- كما تم بناء 3 مصانع بشراكة مع صربيا لصناعة مدرعات لزار-3 و صناعة مدافع B-52 و NORA و رشاشات من نوع ZASTAFA .

- (طائرات خفيفة بمعقدين) فرناس-142 و(الطائرات الخفيفة بأربعة مقاعد) سفير-43 و(الطائرات الخفيفة ذات مقعد واحد) إكس-3 أي ، المصنعة من قبل مؤسسة بناء الطائرات (ECA) بقاعدة طفراوي جنوب مدينة وهران، وهي نفس المؤسسة التي تقوم بتصنيع أول طائرة بدون طيار جزائرية بطول 3 أمتار و التي يمكن أن تطير على ارتفاع 7000 متر لمدة 36 ساعة و الجزائر على وشك صناعة طائرة نقل عسكرية تحمل 28 جندي.

- كورفيت فئة جبل شنوة وزورق دورية فئة كبير، يتم تصنيعها للقوات البحرية الجزائرية من قبل مؤسسة الإنشاءات واصلاح السفن بقاعدة المرسى الكبير غرب مدينة وهران.

- تضمن عقد توريد فرقاطتي فئة ميكو أ-200 الألمانية توفير اختياريا ، بناء سفينتين اخريين في قاعدة المرسى الكبير بالجزائر و قريبا سيتم بناء حاملة مروحيات ثانية بشراكة مع إيطاليا و 3 كورفيت من نوع سي-28 و 3 كورفيت من نوع تايفر الروسي.

(1). مديرية الاعلام والاتصال والتوجيه "الجيش الوطني الشعبي : مسيرة 40 سنة" مرجع سابق، ص 9

- كما أنشأت اقطاب صناعية جديدة أخرى ومنها مصنعين بتيارت الأول بالشراكة مع Diemler لإنشاء مصانع لتركيب أنواع مختلفة من شاحنات وسيارات رباعية الدفع علامة Mercedes والثاني بالشراكة مع Rheinmetall لإنشاء مصنع لمدركات Fuchs و Puma وثالث بمنطقتي عين سمارة وواد حميمين بقسنطينة بالشراكة مع العلامتين الالمانتين MTU-Deutz لإنتاج المحركات^[3].

ب - الصناعة بالشراكة :

لمواجهة احتكار بعض القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وروسيا، على تصنيع ونقل الأسلحة، شرعت الجزائر في إستراتيجية للشراكة الصناعية والتجارية والتكنولوجية لتشجيع من جهة الصناعة العسكرية في البلاد، وخفض تكاليف الواردات من المعدات العسكرية الأخرى. في هذا الإطار تم توقيع العديد من الاتفاقيات :

- توقيع اتفاقية شراكة بين مجمع تنمية الصناعة الميكانيكية (GPIM) التابع لوزارة الدفاع الوطني وشركة نمر أتوموتيف التابعة لمجموعة توازن الإماراتية، يوم 19 جويلية 2012 عقود إنشاء الشركة ذات الرأسمال المختلط نمر الجزائر (Nimr Algeria Spa) ، لتصنيع المركبة المضادة للرصاصة والألغام نمر (Nimr) المختصة في نقل الجنود^[4].

- إنشاء ثلاث شركات ذات رأس مال مختلط بين وزارة الدفاع الجزائرية وصندوق الإماراتي أبار للاستثمار والشركات الألمانية دايملر ودوتر أي جي و أم تي أو لإنشاء ثلاث مصانع في الجزائر لبناء الشاحنات والحافلات وسيارات رباعية الدفع من طراز مرسيدس بنز، وهذه الشركات هي: أ . الشركة الجزائرية لإنتاج الأوزان الثقيلة لعلامة مرسيدس بينز "ش ذ أ" رويية : أنشئت سنة 2012 بموجب بروتوكولات الاتفاق الجزائري-الإماراتي برأس مال يقدر بـ 203 مليون يورو، ستنتج هذه الشركة حوالي 26 ألف شاحنة وحافلة في السنة في أفاق 2017/ 2018 وفقا لرخصة إنتاج العلامة دايملر، وانطلقت في الإنتاج سنة 2013 بموقع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالرويبة . خرجت أول شاحنة مركبة في الجزائر تحت علامة "مرسيدس بنز" وأعلنت الجزائر أنها ستبدأ تصدير أول دفعة نحو نيجيريا سنة 2017 حيث تم طلب أكثر من 1000 شاحنة سنة 2016 من نيجيريا و غينيا اللإستوائية.

ب . الشركة الجزائرية لصناعة المركبات لعلامة مرسيدس بينز "ش ذ أ" تيارت : أنشئت سنة 2012 بموجب بروتوكولات الاتفاق الجزائري-الإماراتي برأس مال يقدر بـ 520 مليون يورو، ستنتج هذه

(1) . مديرية الاعلام والاتصال والتوجيه "الجيش الوطني الشعبي : مسيرة 40 سنة" مرجع سابق، ص 11

الشركة حوالي 60 الف سيارة رباعية الدفع لجميع التضاريس والنفعية في السنة أفاق-2016
2017 وفقا لرخصة إنتاج العلامة دايملر، انطلقت في الإنتاج نهاية سنة 2014 بالموقع السابق
لوحة صناعة السيارات بمدينة تيارت.

ج . الشركة الجزائرية لصناعة المحركات للعلامة الألمانية (مرسدس بينز-دوتز ومتو) "ش ذ أ" و"اد
حميميم" قسنطينة .

د الشراكة الجزائرية الألمانية لإنتاج مدرعات من نوع فوكس-2 و بوكسر في مدينة سطيف تم بدأ
في الإنتاج سنة 2012 بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 120 مدرعة من كلا النوعين سنويا.

هـ . الشراكة الجزائرية الروسية لإنتاج مدرعات و شاحنات من نوع كماز في مدينة سطيف تم توقيع
الاتفاقية سنة 2016 لينطلق الإنتاج سنة 2019 و سينتج المصنع مدرعات مختلفة و شاحنات
عسكرية لفائدة الجيش و سيبدأ بعدد 12 ألف شاحنة و 120 مدرعة سنويا.

ي . الشراكة الجزائرية الايطالية لصناعة المروحيات في مدينة قسنطينة تم توقيع العقد سنة 2016 و
انطلق الإنتاج سنة 2019 لينتج 100 مروحية من نوع-AW-119/AW-139/AW-101
109.

و . الشراكة الجزائرية الصربية لصناعة مدافع ذاتية الحركة و مختلف أنواع الذخيرة في مدينة برج
بوعريج.

ن . الشراكة الجزائرية الجنوب إفريقية لإنتاج عربات Maruder في مدينة تيزي وزوتم توقيع الإتفاق
سنة 2016 . فالصناعة العسكرية تعمل على سد الحاجيات والتقليل من الواردات من جهة ومن جهة
اخرى فالنتائج الاجتماعية التي تتمخض عن ظاهرة التصنيع العسكري ، يمكن اجمالها في زيادة
الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي القضاء على البطالة ، كما أن ارتفاع الرواتب والأجور يؤدي
تحسين تحسن الأوضاع المعيشية والاجتماعية. علما أن المؤسسات الصناعية العسكرية هي ذات
طابع صناعي تجاري واقتصادي، وهي مستقلة ذاتيا في الجانب المادي ، إذ تقوم بدفع الضرائب
مثلها مثل المؤسسات العمومية أو الخاصة ، والعمال يتقاضون أجورهم من مداخل مؤسساتهم،
وبالتالي فهي تساهم في التنمية الاقتصادية كباقي المؤسسات العمومية والخاصة.

وعليه، فالصناعة العسكرية تعتبر أداة أساسية في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى للتنمية كالحفاظ

(1) . مديرية الاعلام والاتصال والتوجيه "الجيش الوطني الشعبي : مسيرة 40 سنة" مرجع سابق، ص 12

على استقرار السكان وتوقيف النزوح الريفي ، وامتصاص اليد العاملة . كما أن المنشآت الصناعية العسكرية كتنظيم ليست مؤسسة إنتاجية فقط ، وإنما مدرسة للتربية الصناعية من حيث الممارسة المنظمة لعملية العمل في ظل نظام دقيق ذي قواعد مضبوطة، كما هي مدرسة للتدريب والتكوين على التقنيات الصناعية واكتساب المهارات الفنية .

ثانيا : الزراعة

إن دور المؤسسة العسكرية في مجال التنمية لم يتوقف عند البناء والتشيد وإنما شمل مجالات عديدة من بينها الزراعة . فالمحاصيل الزراعية والغطاء النباتي عامة بالبلاد عرضة للتصحر وزحف الرمال . ولعل مشروع السد الأخضر واستصلاح الأراضي خير دليل على ذلك. إذ يعتبر السد الأخضر الذي يعد غطاء نباتي يمتد على طول 1200 كلم ويعرض 20 كلم، مشروع هام من أجل محاربة ظاهرة التصحر ووقف زحف الرمال الى الشمال الجزائري، هذا بالإضافة الى عمليات التشجير في جميع مناطق الوطن من أجل الحفاظ على الغابية (1).

كما أن دور المؤسسة العسكرية لم يتوقف عند هذا الحد بل تعداه ليشمل مكافحة الجراد الذي على المحاصيل الزراعية في المناطق الجنوبية والداخلية ، وذلك برشه بالمبيدات عن طريق الوسائل والإمكانات المتوفرة لديها من معدات وطائرات تمكنها من تقديم الدعم للفلاحين . وتعد هذه التدخلات من قبل الجيش الوطني الشعبي مساهمة في حماية الاقتصاد الوطني من خلال إنقاذ المحاصيل الزراعية والمحافظة على الغطاء النباتي.

المطلب الخامس : التنشئة الاجتماعية و الخدمة الوطنية

إن التنشئة هي اجتماعية بالضرورة ، والوحدة الاجتماعية الأساسية في التنشئة هي الأسرة التي لها الدور الأول في إعداد الفرد لدوره في الحياة الاجتماعية والمدنية وحتى أحيانا العسكرية . إننا نفرق ما بين التنشئة الاجتماعية الأولى ، خلال مرحلة الطفولة ، حيث يتعلم الطفل طرقا وعادات ثقافية، والتنشئة الاجتماعية الثانية خلال مرحلة المراهقة والرشد. وتظهر شبكة العلاقات المؤسساتية التي يخضع لها الفرد حكما خلال تنشئته الاجتماعية، حيث يظهر دور

(1) . مديرية الاعلام والاتصال والتوجيه "الجيش الوطني الشعبي : مسيرة 40 سنة" مرجع سابق، ص 12

المؤسسة العسكرية جليا من خلال تأثيرها المباشر في أذهان الناشئة (التجنيد) وغير المباشر (التربية المدنية). وهذا ما يؤدي الى الطابع المشترك بين مجموعة واحدة ذات مظاهر موحدة في السلوك كالاكل ، طريقة الكلام ، المشي ، الضحك ، رد التحية (1).

التنشئة الاجتماعية هي نقطة مركزية في علم الاجتماع، تتناول مختلف أنماط تعليم الفرد المرتبطة بالثقافات والأنساق الإجتماعية، بهدف التكيف الإجتماعي الذي هو حالة تلاؤم مع المجتمع الذي نعيش فيه بشروطه وبظروفه وبمتطلباته. والفشل في حالة التكيف هذه (سوء التكيف) يمكن أن يؤدي الى أمراض وصعوبات نفسية تتسم بعدم التوازن وبالقلق وبعدم الشعور بالأمان (2).

ومما لا اختلاف حوله أن تنشئة الفرد تظهر في اتجاهاته الاجتماعية، ويمكن للمدرسة ، كمؤسسة اجتماعية ثانية بعد الأسرة، أن تكون هي الأخرى مكانا للحياة وللنمو، وميدانا لتكوين ميول الفرد وتوجهها، وللكشف عن قدراته وتأهيله لإقتحام ميادين الحياة . وهي، أي المدرسة ، أهم مؤسسة مسؤولة عن خلق الشعور بالانتماء عند الطفل ، والانتماء المقصود هنا هو انتماء الفرد لوطنه ولمؤسساته ولا سيما الوطنية منها، فتاتي التنشئة المدنية كجزء لا يتجزأ من عملية التنشئة الاجتماعية الأساسية الهادفة الى تدريب وإعداد الفرد على حب وطنه. إنها تربية الجسد والفكر والإرادة وتهيئة ليكون صالحا ومعتزا بوطنه وثقافته.

ويأتي لاحقا دور المؤسسة العسكرية في عملية التنشئة هذه من خلال الخدمة الوطنية، حيث أنه يربي أفرادها على العلم والإدراك والإحترام على أساس مبدأ الحقوق والواجبات. فالتنشئة قوام حياة المواطن والمجتمع والدولة، وهي مرحلة عبور أساسية لتكوين هويته الفردية . ولكي يكون تطور الدفاع الوطني منسجما مع روح ثورة التحرير ومبادئ الأمة، كان العنصر الشعبي احد العناصر الأساسية والإستراتيجية.

ومن هنا نصت المادة 84 من دستور 1976 ما يلي: " لقد تأسست الخدمة الوطنية تلبية لمتطلبات الدفاع الوطني وتأمين الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن وللمساهمة في تنمية

(1) - عصمت عدلي. مرجع سابق، 2001، ص 191.

(2) - عصمت عدلي، مرجع سابق، ص 183.

البلاد" (1). وعليه فإن الخدمة الوطنية بما توفره للشباب المجند تشكل قاعدة للدفاع الوطني، كما تتوفر على بعد اقتصادي واجتماعي عميق لما تحققه من رفع لمستواهم الفكري الثقافي وتعميق وعيهم وإدماجهم في مجال التنمية الاقتصادية.

كما تشكل الخدمة الوطنية الوسيلة الفضلة لتحقيق التنشئة الوطنية كمستوى أساسي من مستويات التنشئة المدنية . غير أن هذا الدور الهام ، لا يمكن المؤسسة العسكرية أن تؤديه دون القيام بعمليات تنشئة داخل صفوف الجيش على صعيدين إثنين:

- 1 - سياسي : لفهم حالات التسييس والبناء الايديولوجي للمجتمع.
- 2 - اجتماعي: لفهم الواقع الإجتماعي ولضرورة تفهم العسكريين للتركيبية الاجتماعية.

فمبدأ التجنيد هو من أهم مبادئ الخدمة العسكرية ، واولى الوسائل لتحضير دفاع وطني لا يقوم على الإستعلاء والعدائية او الكراهية ، بل إنه مسار اول نحو التغيير والحداثة من أجل التأثير في سلوك وتفكير المجندين بهدف تكوين اتجاه اكثر انفتاحا. إن الخدمة الوطنية التي تساعد في حالة انتقال الجيش من حالة السلم الى حالة الحرب بإعداد إحتياظه الكبير، غير منفصلة عن مبدأ التنشئة ، ولا يمكن أن تتم ما لم يدرك المواطن دوره في مساندة الجيش، وذلك عبر نشر الوعي الوطني من قبل المؤسسة العسكرية ، والعمل على تنمية ثقة الشباب بنفسه واتكاله على الذات. ولكن هناك العديد من الأفراد يطرحون هذا التساؤل - لماذا الخدمة العسكرية ؟

لأن الدولة رغم وجود جيش منظم ومهيكل تحتاج الى جيش احتياطي وهذا الجيش هو مجموع أفراد الخدمة العسكرية ، فمن مهام دولة تحسيس المواطن بأنه مكلف في أي لحظة بالدفاع عنها وليس الجيش فقط هو المكلف بالدفاع عن الوطن، فالكل مسؤول عند تعرض الدولة الى مخاطر تستهدف سيادتها لهذا الأمر تأتي الخدمة العسكرية لتقول لكل فرد ينتمي الى هذه الدولة إنك مقصود في عملية الدفاع.

إن الخدمة الوطنية هي الطريق السليم لوصول المؤسسة العسكرية الى المواطن لتعاونها، ويعاونها على ألق رسالة مجتمعية نافعة. فالشباب هم طاقات الجيش، فمن الأهمية بمكان معرفة كيفية الولوج الى عقولهم وتنشئتهم تنشئة صالحة، وتوعيتهم. وربما استفادت المؤسسة العسكرية من طاقات المجندين في مجالات عدة، لكن الإيجابية تتمثل في عودة هؤلاء الشباب الى مجتمعهم بثقة عالية بالنفس وبشخصية متزنة، وبأفكار وبمعتقدات وطنية عنوانها الولاء للوطن الذي اليه وحده الانتماء،

وليس لمنطقة من مناطقه أو لطائفة من طوائفه ولا لعشيرة من عشائره. الواقع ان المجند لا يتلمس أحيانا إيجابيات الخدمة الوطنية إلا بعد تمضية فترتها، حيث يتبين بعد عودته الى مجتمعه، مدى مساهمتها في بلورة شخصيته وازدياد ثقته بنفسه وبدوره الإجتماعي.

ما تم الحرص في نطاق البرامج التكوينية المرسومة على توظيف التكنولوجيات المتقدمة بالورشات ومراكز التكوين التي أحدثتها الوزارة لفائدة الشبان المجندين حتى يستفيدوا منها اثناء قضائهم الواجب الوطني من خلال ما يتلقونه من تكوين إضافي يؤهلهم للاندماج في سوق الشغل والمشاركة في الحياة الاقتصادية. وتؤكد كل هذه المكاسب والإنجازات التي تحققت في كافة مجالات الحياة وتحسب اليوم لفائدة المؤسسة العسكرية الجزائرية والمجتمع ككل.

من خلال ما سبق نلاحظ أن المؤسسة العسكرية قد ساهمت في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كالنهضة العمرانية الشاملة التي شهدتها كل القرى والمدن الجزائرية، والتي من أهم مظاهرها المدارس والجامعات والمستشفيات والمركبات الثقافية والرياضية والاحياء السكنية. وباعتبار المؤسسة العسكرية جزء لا يتجزأ من المجتمع الجزائري ما فتئت تقدم خدمات اجتماعية متنوعة لفائدة المواطن لا سيما في ميادين التعليم والصحة والتكوين المهني والنجدة والإنقاذ.

(¹) - بوكرا إدريس، مرجع سابق، ص 100.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يمكن أن نُشير إلى بعض السلبيات التنظيمية والعملية التي جعلت من الأجهزة عبأً على بناء المجتمع وتطوره وربما أعطت انطباعاً مغايراً لما يجب أن تكون عليه من الإسهام في بناء المجتمع بل ربما أصبحت في كثيرٍ من الأحيان عائقاً للتنمية ومؤشراً على تخلف المجتمع وترتبط هذه السلبيات إلى حدٍ كبير بثقافة المجتمع ومستوى الإدارة فيه ودرجة سيادة القانون وتطبيقه في جميع مناحي الحياة المختلفة . ومن هذه السلبيات ما يلي :

- تضخم الأجهزة الأمنية في بعض الدول مع سيطرة البيروقراطية على أدائها خاصةً في جوانب التعامل مع الجمهور كقضايا الحوادث والمرور والوفاة والأموال وخلافها .
- إنشاء بعض الأجهزة الأمنية دون ضرورة ملحة مما يتيح عنه صرف جزء من أموال الدولة دون مقابل أممي ملموس . وكذلك المبالغة في التخصص والفصل بين الأجهزة الأمنية مما يسبب الازدواجية .
- انتشار البطالة المقنعة في صفوف رجال الأمن مما يعكس أثراً سلبياً على العمل الأمني فضلاً عن زيادة الأموال التي تصرف على أجهزة الأمن دون مقابل .
- سلبيات التوظيف وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .
- نقص مستوى التدريب في صفوف رجال الأمن مما يشكل عيباً كبيراً في تعامل رجال الأمن مع الجمهور وتعاملهم مع القضايا الأمنية .

النتائج :

نخلص من هذا البحث إلى بلورة الدور الأمني متعدد الجوانب الذي تقوم به الأجهزة الأمنية وتسهم من خلاله في بناء المجتمع وتطوره لكون الأجهزة الأمنية جزءاً من مؤسسات المجتمع ويوكل لها مهمة تحقيق الاستقرار المطلوب لمواصلة البناء والتطور في الدولة . وأن بناء الأجهزة الأمنية والصرف المادي عليها ليس على حساب برامج التنمية الاقتصادية بل أن ما يصرف عليها هو جانب مهم من جوانب التنمية للوظائف التي تمارسها الأجهزة الأمنية في وقتٍ أصبحت معظم الدول تحكمها العقلانية وسيطرة القانون والاستفادة مما لدى الآخرين خاصةً مع تشابك مصالح الدول وفي ظل العولمة التي قضت على العزلة كاتجاه دولي كان يسود في بعض الدول في الماضي فأصبحت نشاطات الدولة (أي دولة) تحت المجهر العالمي يسهل من خلاله إظهار السلبيات والعيوب في أي بنية من بنى الدولة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ومن ثم تجدر الإشارة في ختام هذا البحث

إلى أهمية الأجهزة الأمنية وضرورة الاهتمام بها وإظهار الجانب المشرق في نشاطها والبعد عن المجازفة وتضخيم الأخطاء التي لا يخلو منها أي جهاز أمني في العالم مع اختلاف نسبة الخطأ من بلد لآخر .

ويجب أن ندرك أن الأمن والاستقرار مطلب أولى لممارسة أي نشاط آخر في الدولة فإذا بدأنا تحليلنا من هذ المسلمة فسنعطي في الغالب الأجهزة الأمنية مكانتها الطبيعية ودورها في بناء الدولة وتطور المجتمع ولا نجد غضاضةً في الصرف عليها والعمل على تطويرها ورفع أداء العاملين فيها وبناء جدار الثقة بينهم وبين بقية أبناء المجتمع والبعد بها عن السلبيات التي أشرنا لبعضها وتشكل عائقاً أمام الدور الرائد والمفترض للأجهزة الأمنية في الدولة والمجتمع , هذا من جهة الأجهزة الامنية ومن جهة المؤسسة العسكرية , يمكن القول أن دور المؤسسة العسكرية في التنمية لا يقل أهمية عن باقي المؤسسات الوطنية ، إذ أن هذه المؤسسة برهنت على وجودها في المجال جتماعي والاقتصادي من خلال المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية، فدورها لا يتوقف في الجانب الأمني فقط وإنما يتجاز ذلك، إذ تعتبر هذه المؤسسة من بين أكبر المؤسسات التي تساهم في عملية التشغيل والذي له انعكاس إيجابي في الحد من ظاهرة البطالة ، بالإضافة الى ذلك فهي مؤسسة تعليمية وتكوينية في نفس الوقت، دون أن ننسى أهمية المنشآت الصناعية العسكرية التي تلعب دورا هاما في مجال دعم التنمية الاقتصادية، هذا الدور التنموي الذي يكمله الدور الأمني الذي لعبته المؤسسة العسكرية في حماية الاقتصاد الاقصاد الوطني والمجتمع، وبالتالي استمرار البرامج التنموية في مختلف انحاء الوطن.

ومن هنا يجب تغيير النظرة التقليدية حول المؤسسة العسكرية وذلك بتوعية افراد المجتمع وابرار الدور التنموي لها .

والدول تهتم بالتنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من كل نقاط القوة في المؤسسات الوطنية والمؤسسة العسكرية من بين هذه المؤسسات القادرة على تقديم فعل وطني تنموي خاصة وانها تقوم على عنصر الشباب والكفاءة والتاهيل والتدريب. كون الانسان هو محور التنمية وهدفها ، دون اغفال دور وسائل الاعلام والمؤسسات التعليمية الاخرى في توعية المجتمع باعتبارهما أحد القنوات الأساسية لإيصال المعلومة مباشرة لافراد المجتمع.

وليس من شك في أن استغلال الإمكانيات المتاحة لدى المؤسسة العسكرية لتنفيذ بعض البرامج التنموية، يعد عاملا مهما في تحقيق الطموحات الوطنية خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تفرض على الجزائرر تحديات كبيرة، إذ يتزايد دور المؤسسة العسكرية مع تزايد المهام

الموكلة اليها والتي يأخذ عدد كبير منها أبعادا أكثر خطورة واتساعا. ومع تطور الوعي بأهمية الدور الاجتماعي والاقتصادي لها بمختلف الدول المتقدمة ، تظهر هنا أهمية دور المؤسسات الاجتماعية بتنقيف وتعليم أفرادها وتعريفهم بالأدوار الهامة التي تقوم بها المؤسسة العسكرية في مختلف المجالات والتي تعود بالترجفة الأولى للمصلحة العامة للمجتمع.

ان المؤسسة العسكرية تلعب دور في التنمية الاقتصادية من خلال التقليل من الاموال المخصصة لبعض المشاريع من قبل الحكومة و استثمارها فيما يعود بالنفع للدولة والمجتمع وكذا الاستفادة من مخزون الخبرة والتجربة والكفاءات والانضباط والصرامة المعهودة في الجيش وكل هذا يتيح لها القيام وأداء دورا بارزا في التنمية الاقتصادية مثلها مثل القطاعات الاخرى عمومية كانت او خاصة ويهذا فالمؤسسة العسكرية لم تعد عبارة عن ثكنات تحوي المقاتلين فقط بل تشارك في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية , اجتماعية ...ومنه فتطوير المؤسسة العسكرية والانفاق عليها لا يكون بالضرورة على حساب التنمية الاقتصادية فبالإضافة الى مشاركتها في التنمية في موكلة بمهمة تحقيق الاستقرار المطلوب لمواصلة البناء والتطور .

التوصيات :

وفي الختام وعلى ضوء ما حواه البحث من افكار علمية وعملية يكن الخروج ببعض التوصيات والتي نختصرها فيما يلي :

- ضرورة الاهتمام ببناء الاجهزة الامنية وتطويرها لان الامن حاجة ضرورية لايستطيع الفرد فيم أي مجتمع ممارسة نشاطاته المختلفة الا في حالة توفر الامن وازمة العشرية السوداء ليست ببعيدة عنا.
- بناء جسور التواصل والتعاون بين رجال الامن وافراد المجتمع لتحقيق الاهداف المرجوة .
- ان تنمية الاجهزة الامنية وتطويرها يعتبر دليلا على رقي المجتمع وارتفاع قيمة الامن لدى الفرد لان تنميته يعتبر جزء من تنمية المجتمع.
- اهمية التنسيق بين المؤسسات الامنية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.
- بناء الأجهزة الأمنية على الواقعية وحاجة المجتمع والبعد بها عن التضخيم والزيادة المفرطة في بناء الأجهزة الأمنية على مختلف تخصصاتها وواجباتها .
- ضرورة الإعداد الجيد لمنتسبي الأجهزة الأمنية " تعلم جيدا حتى تحسن الخدمة " احد الشعارات المعتمدة لدى الأمن الوطني الجزائري

- دعم المراكز البحثية في مجال الأمن لما لذلك من فوائد إيجابية على الأمن وعلى مصالح المجتمع ومن ذلك تشجيع البحوث والجهود العلمية وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية .
- التواصل مع دول العالم أمنياً وإدراج الجانب الأمني في أي اتفاقات أو معاهدات دولية أو تعاون دولي.
- تكوين عناصر الامن جيدا وغرس في نفوسهم الإخلاص والتقاني في أداء المهام وحب الوطن.
- توعية أفراد المجتمع والرفع من درجة الأمن الذاتي لتخفيف العبء على الأجهزة الأمنية وتخفيض نفقات الأمن الاقتصادية.
- تبني الأمن الجوّاري و إشراك المواطن في المعادلة الأمنية " المواطن هو أساس الأمن وما الشرطة إلا أداة " **كذلك شعار معتمد من طرف الشرطة الجزائرية**
- السمو برسالة الأجهزة الأمنية وإشراكها في تطوير المجتمع وتنميته من خلال توعية منتسبيها .

ملخص : ان الدور الامني المتعدد الجوانب الذي تقوم به المؤسسات الامنية تساهم من خلاله في بناء المجتمع وتطوره عن طريق تحقيق الاستقرار والطمأنينة لان الامن والاستقرار مطلب اولي لممارسة أي نشاط اخر في الدولة فهو حاجة اساسية لافراد المجتمع ومرتكز من مرتكزات تشيد الحضارة فلا امن بلا استقرار ولا حضارة بلا امن ولا يتحقق الامن الا عندما يتلاشى أي شعور بالتهديد للسالمة و الاستقرار ومنه فان بناء الاجهزة الامنية و الصرف المادي عليها ليس على حساب برامج التنمية الاقتصادية بل ان ما يصرف عليها هو جانب مهم من جوانب التنمية للوظائف التي تمارسها الاجهزة الامنية .

Résumé: Le rôle de sécurité à multiples facettes joué par les institutions de sécurité contribue à travers lui à la construction de la société et à son développement en obtenant la stabilité et le réconfort, car la sécurité et la stabilité sont une condition préalable à la pratique de toute autre activité dans l'État. Il n'y a pas de sécurité sans stabilité, pas de civilisation sans sécurité, et la sécurité n'est atteinte que lorsque tout sentiment de menace à la sûreté et à la stabilité disparaît, et de là la construction de services de sécurité et les dépenses matérielles qui y sont consacrées ne se font pas au détriment des programmes de développement économique.

Abstract : The multi-faceted security role played by security institutions contributes through it to building society and its development by achieving stability and reassurance, because security and stability are a prerequisite for practicing any other activity in the state. It is a basic need for members of society as is the necessity of the necessities of community building and anchors for constructing Civilization, there is no security without stability, no civilization without security, and security is only achieved when any sense of a threat to safety and stability disappears, and from it the building of security services and the material spending on them is not at the expense of economic development programs. Rather, what is spent on them is an important aspect of the development of the jobs that the agencies perform

the wish

قائمة المراجع باللغة العربية

- 1 - د. كمال المنوفي , النظم السياسية , بيروت , دار القلم , 1984 م .
- 2 - محي محمد مسعد , كيفية كتابة البحوث والاعداد للمحاضرات , ط 1 , الاسكندرية: المكتب العربي الحديث 2000 ,
- 1 - صلاح مصطفى الفوال , علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق , ط 1 , مصر , دارالفكر العربي , 1996 ,
- 2 . يعقوب يوسف الجناحي , امن الدولة , بحث محظور للنشر , 1415 هـ ,
- 3 - يحي عبد الله المعلمي , الشرطة في الاسلام وتطورها في القرن الرابع عشر, عكاظ للنشر والتوزيع , 2008 ,
- 4 - د , نمر الحميدان, ولاية الشرطة في الاسلام , الرياض: دار عالم الكتب 1414 هـ .
- 5 - طلال البابا , قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث , بيروت : دار الطليعة 1981 .
- 6 - محمد ابراهيم الاصبيعي , الشرطة في النظم الاسلامية , مالطا : دار القرار 1990 .
- 7 - أحمد عبدالسلام ناصف, الشرطة في مصر الإسلامية , القاهرة : الزهراء للإعلام العربي , 1407 هـ
- 8 . توفيق بوستي, مدرسة كوينهاغن والتحول في مفهوم الامن : نحو اطار جديد للامن, المجلة الجزائرية للامن والتنمية, العدد 13 جويلية 2018 , باتنة.
- 9 - عمار بالة, مكانة الولايات المتحدة الامريكية ضمن الترتيبات الامنية في منطقة البحر الابيض المتوسط , مرجع سابق.
- 10 - د. سلطان بن محمد القاسمي, مختصر الدراسات الامنية ج 1 الرياض : المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب 1406 هـ .
11. العمري والراشد, التتمظيمات الادارية للاجهزة الامنية, الرياض : كلية الملك فهد الامنية 1412 هـ .
- 12 - د . قاسم شاهين العمري, الراشد , التتمظيمات الادارية للاجهزة الامنية, الرياض: كلية فهد الامنية 1412 هـ .
- 13 - امارتيا صن, ترجمة ,شوقي جلال , التنمية حرية , سلسلة عالم المعرفة العدد 303 مايو 2004 ص 7 .

- 14 - البنك الدولي، الدولة في عالم متغير تقرير عن التنمية في العالم 1997 ، ترجمة ونشر مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1997 م .
- 15 - علي عباس مراد ، مشكلات الامن القومي ، ابوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد 105 ، 2005 م .
- 16 - عادل مختار الهواري « سوسيولوجيا التخلف والتنمية في العالم التابع ». العدد 09، دراسات عربية، بيروت: دار الطليعة، جوان 1981 م .
- 17 - محي الدين صابر. من قضايا التنمية في المجتمع العربي ط 02، بيروت المكتبة العصرية، 1987 م .
- 18- دراوسي مسعود. سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاسا على الانتشار الصناعي بولاية البليدة للفترة (80-1994). رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1995-1996م .
- 19 - نبيل السمالوطي. علم إجتماع التنمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1996 م .
- 20 - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اللثي. التنمية الإقتصادية: مفهومها- نظريا لها- سياساتها. الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2004 م .
- 21 . عريقات حربي ، محمد موسى ، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي عمان : دار الفكر 1992 م .
- 22 .د. اسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة الطريق، بيروت 2006 م .
- 23 .كنشي أوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية ، بيروت : الدار العربية للعلوم 2006 م .
- 24 . د . ساعد أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2008
- 25 . روبرت وكانمارا ،جوهرة الأمن ، ترجمة يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 2008 م .
- 26 . د . علي الدين هلال، الامن القومي العربي، دراسة في الاصول ، مجلة شؤون عربية ، تونس، جامعة الدول العربية، العدد 35 ، يناير 1984 م .
- 27 . د . بطرس بطرس غالي، تقرير الأمين العام عن اعمال الامم المتحدة، سبتمبر 1993، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ومؤسسة الاهرام، عدد اكتوبر 1993 م .

- 28 . د. اسماعيل صابري عبد الله , الكوكبة, الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية, مجلة الطريق , بيروت, العدد الرابع 1997 م .
- 29 . احمد صالح العمرات , الامن والتنمية : منظومة الامن الشامل كبنية خاصة للتنمية المستدامة في ظل العولمة ط 1 عمان 2000 م .
- 30 . امينن هويدي , العسكرة والامن في الشرق الاوسط: تاثيرها على التنمية والديمقراطية , القاهرة : دار الشروق 1991 م .
- 31 . بوكرا إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية , ج 1 , الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية , 2000 م .
- 32 . علي عبد الرزاق جلبي. علم السكان. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1987 م .
- 33 . عبد الحميد محمود سعد. دراسات في علم الاجتماع الثقافي. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1980 م .
- 34 . مؤسسة المنشورات العسكرية. « التكوين المهني : مجال وفرص ». العدد 546، الجيش، الجزائر، جانفي 2009 م .
- 35 . كول فيرنر. إطار نظري لتحديد وتصنيف العمليات في تعليم الكبار. ترجمة محمد اسماعيل اعيل يوسف، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968م.
- 36 . عبد القادر يوسف. « حول النظرية العربية في التربية». المستقبل العربي، العدد 36، بيروت، فيفري 1982م.
- 37 . عبد الفتاح عفيفي. بحوث في علم الاجتماع المعاصر. مصر: دار الفكر العربي، 1996 م .
- 38 . مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. « المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس». الجيش، الجزائر، جانفي 2001م.
- 39 . محمد علي محمد. الشباب العربي والتغير الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية، 1985،
- 40 . محمد جمال برعي. التدريب والتنمية. ط 01، القاهرة: عالم الكتب، 1973، ص 10.
- 41 . محمد السريتي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000 م .
- (2)- خليل حسن خليل. محاضرات في التنمية الاقتصادية. مصر: معهد الدراسات العربية العالية، 1963 م .

- 42 . وزارة الدفاع الوطني. الجيش في خدمة المشروع الحضاري. تونس: دار أليف للنشر، 2002.
- 43 مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. «المستشفى المركزي للجيش: انطلاقة جديدة في جراحة القلب». الجيش، العدد 464، مارس، 2002 م .
- 44 . المديرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي ،الجيش ، الجزائر، جوان 1990
- 45 . مديرية الاعلام والاتصال والتوجيه "الجيش الوطني الشعبي : مسيرة 40 سنة"
- 46 . أبو سيد أحمد، فتحي السيد عبده. الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية. الإسكندرية: مؤسسة 1970.
- 47 بن قفة، خالد عمر. المؤسسة العسكرية الجزائرية و الشرعية . الجزائر: مؤسسة الشروق 2000.
- 48 . بوحوش، عمار. مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- 49 . بومخلوف، محمد. التوطين الصناعي في الفكر والممارسة. ط01، الجزائر: دار الأمة 2000.
- 50 . بومخلوف، محمد. التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر: التجربة ولآفاق. الجزائر: دار الامة 2001 م .
- 51- قاسمي، عيسى. الشرطة الجزائرية : مؤسسة في عمق المجتمع الجزائري. الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002 .
52. ميتشيل، دينكن. معجم علم الاجتماع. (ترجمة: إحسان محمد حسن)، بيروت: دار الطليعة، 1981.
- 53 . ميرسكي، غيورغي. الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية ، موسكو: دار التقدم 1987

قائمة المراجع باللغة الاجنبية :

- (1)- Charles-philippe David, Jean-Jacques Roche, **Op.cit.**
- (2)- Charles-philippe David, Op.cit. · Year-Book, The states mans, (1998-1999) , Washington Irving, journals and note books. (MARCH 1824).
- 3 Ecrement, Marc. **Indépendance politique et libération économique :nuquart desiècle de développement de l'Algérie 1962-1985.**Alger : E.N.A.P, 1986.
- 4- Bou Yacoub, Ahmed. **La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie.** Alger .1987.
- 5- Ibrahimi, Abd El Hamid. **L'économie algérienne.**Alger : O.P.U, 1991
- 6- Comblin, Josef. **Le pouvoir militaire en Amérique latine : L'idiologie de la sécurité nationale.**Paris : Edition universitaires, 1977.
- 6- Cusson, Maurice (sous la direction de). **Traité de sécurité intèrieur.**Canada : Hurtubise HMH Itée, 2007.
- 7- Benbitour, Ahmed .**L'Algérie en troisième millénaire défis et potent a .lités** Algérie : Marinoun,1998.
- 8- Charles-philippe, David, Jean- Jacques Roche. **Théorie de la.sécurité**Paris Montchrestien, 2002.
-
- 9- Lazareff, Alexandre et Thramie, jean pascal. **Les chemins de la réussite.** Paris :

Robert Laffart, 1987.

10– Morin Jean, Michel. **Précis de sociologie**. France : Nathan, 1997.

11– Shein, Edgar. **Psychologie et organisation**. Paris : Hommes et technique, 1971.

– **Revus :**

1–(question militaire), **Les champs de mars**, seconde semestre, 2001.

Nogues, Thierry. « Armées et mission de sécurité intérieure : La spécificité militaire en

2– Donnelly, Chris. « La réorganisation de la défense et les nouvelles démocraties :

quelques suggestions ». **Revu de l’Otan** , Bruxelles, Janvier 1997

3– Etablissement des publications militaires. « L’ANP à l’épreuve de l’urgence ». **EI-Djeich**, N°545, Décembre 2008.

4– Desmoulins, Loucile, Jaurès Jean, « L’Armée nouvelle, un « essai » de sociologie

5–Kirchine, Youri. « Comment assurer la sécurité militaire dans société démocratique ». **Revue de l’OTAN** , Bruxelles, Janvier 1997.